



تسيبي ليفني تبحث عن "أفضل ملجأ" يقيها في الحلبة السياسية!

صفحة (٣) ة

محور خاص:

واقع الإكراه الديني في إسرائيل

صفحة (٦) ة

المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٨/٩م الموافق ٢٢ ربيع الثاني ١٤٣٩هـ العدد ٤١٢ السنة السادسة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد
ملحق نصف شهري يصدر عن
مطار
مركز فلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

وزيرة العدل الإسرائيلية تجهز مشروع قانون يهدف إلى نقل جميع القضايا المتعلقة بالأراضي في الضفة من محكمة العدل العليا!



إيليت شاكيد.

ذكر تقرير انفردت بنشره صحيفة "يديعوت آخرونوت" الأسبوع الماضي أن وزيرة العدل الإسرائيلية إيليت شاكيد من "البيت اليهودي" تجهز مشروع قانون يجبر المشتكين الفلسطينيين من مناطق الضفة الغربية بخصوص البناء والخلافات حول الأراضي بتقديم طلبات التماس إلى محكمة مركزية بدلا من محكمة العدل العليا.

وتهدف شاكيد بواسطة مشروع القانون هذا إلى نقل جميع القضايا المتعلقة بالأراضي في الضفة الغربية إلى المحكمة المركزية في القدس وأن يتم فحصها أولا في هذه المحكمة.

وبحسب ما ورد في تقرير "يديعوت آخرونوت"، هناك ثلاثة أهداف لمشروع القانون: أولا، تعزيز السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ ثانيا، تمكين المستوطنين الإسرائيليين من المرافعة أمام محاكم مدنية؛ ثالثاً، تقليص عدد القضايا في المحكمة العليا.

وقالت شاكيد، بحسب التقرير، إن إجراءاتها أيضا يهدف إلى محاولة تجنب التسييس الذي تدخله المحكمة الدستورية الإسرائيلية على القضايا حول الأراضي، بالرغم من قول جهات قضائية لـ"يديعوت" إن سببها السياسي هو تطبيع مكانة الضفة الغربية كجزء من إسرائيل. وسوف ينهي القانون، بحسب شاكيد، تمييز المحكمة العليا ضد المستوطنين الإسرائيليين، ويمنحهم من العمل بحسب الإجراءات المدنية والجناية العادية.

وقالت شاكيد أيضا إن مشروعها سوف يقلص عدد القضايا المتعلقة بالأراضي في المحكمة العليا، الذي يصل إلى آلاف القضايا. وتتعامل المحكمة مع أكثر من ٢٠٠٠ قضية كهذه سنويا. العديد منها طلبات التماس يقدمها فلسطينيون من الضفة الغربية ضد قرارات هدم يصدرها الجيش الإسرائيلي. ومعروف أن محكمة العدل العليا هي مؤسسة منفصلة عن المحكمة العليا، بالرغم من أن كليهما تتألفان من تركيبة القضاة ١٥ نفسها. وبينما تعتبر المحكمة العليا محكمة استئناف لقضايا تصلها من محاكم الصلح والمحاكم المركزية، يمكن تقديم طلبات التماس مباشرة إلى محكمة العدل العليا ضد أي نشاط حكومي.

وتسعى شاكيد أيضا لنقل صلاحيات بخصوص أمور أخرى إلى محاكم منخفضة. وبموافقة لجنة الدستور والقانون وال قضاء في الكنيست، سوف تطلب وزيرة العدل في الأشهر القريبة أن يتم التعامل مع قضايا متعلقة بموضوع الهجرة في مستوى المحاكم المركزية بدلا من محكمة العدل العليا. وعادة يقدم الفلسطينيون طلبات التماس ضد تشريعات إسرائيلية أو هيئات تنظيمية تعمل في الضفة الغربية.

وتعتبر آلية المحكمة العليا هذه منذ فترة طويلة هدفا للشكاوى اليمينية التي تدعي أن المحكمة تتجاوز الحدود، كما أنها تتسبب بمحاولات تشريعية ترمي إلى إضعاف السلطة القضائية.

ووصلت القضية إلى ذروتها مع إخلاء بؤرة "عمونه" الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية في شباط ٢٠١٧، وهو ما تم فرضه على الدولة بواسطة عدة أحكام صادرة عن المحكمة العليا زات أن الفلسطينيين لديهم ملكية خاصة على الأراضي التي بنيت عليها البؤرة واستولى عليها المستوطنون بصورة غير قانونية.

الخطة الحكومية الرامية إلى طرد المتسليين غير الشرعيين إلى إسرائيل سيبدأ.

وتلك ذلك أحكام أخرى صادرة عن المحكمة العليا إزاء تشريعات للكنيست، بما في ذلك مشروع قانون تجنيد اليهود الأرثوذكس، وسياسة احتجاز المهاجرين الأفارقة، وميزانية السنيتين. وفي كانون الأول الماضي اقترح حزب "البيت اليهودي" مشروع قانون من شأنه أن يحد من قدرة المحكمة العليا على إلغاء تشريعات الكنيست، وهي خطوة يعارضها المستشار القانوني للحكومة أفحاي مندلبليت بقوة. ومن شأن مثل هذا التشريع أن يحد بشكل كبير من سلطة المحكمة العليا في إسرائيل من خلال منع القضاة من إلغاء أي قوانين أساس شبه دستورية. وأفادت أنباء أن مندلبليت عقد عدة اجتماعات مع شاكيد حول مشروع القانون في الأسابيع الأخيرة، وأعرب عن مخاوفه من أن يخل التشريع بالتوازن الدقيق بين السلطتين القضائية والتشريعية في إسرائيل، لكن الاثنين فشلا حتى الآن في التوصل إلى أي حل وسط.

بدء تنفيذ الخطة الحكومية لطرد عشرات آلاف "المتسليين غير الشرعيين"!

على صعيد آخر قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في مستهل جلسة الحكومة التي عقدت أول من أمس الأحد، إن تنفيذ

بحث جديد لمركز "أدفا":

الإسكان الشعبي في إسرائيل جاء لتلبية «حاجات اليهود» وليس من «رؤية اشتراكية- ديمقراطية»!

إسرائيل تحتل مرتبة منخفضة جدا في كل ما يتعلق بميزانيات السكن الشعبي المطلوب،

توجهات مناقضة تماما للسياسات الرأسمالية والنيوليبرالية*

جديد واستثمار في صيانة لأثقة يتلخص الصرف الأساسي للدولة في دعم إيجار الدور. ووصلت ميزانية الدعم في العام ٢٠١٥ إلى ١٧ مليار شيكل أي ٢٨٪ من ميزانية وزارة البناء والإسكان في تلك السنة. وهناك نحو ١٤٩ ألف أسرة تستفيد اليوم من هذا الدعم، والدعم الشهري بالمعدل يصل إلى نحو ٨٦٠ شيكلا. ومبالغ الدعم المنخفضة وحقيقة أن الأسر التي تتلقى الدعم تضطر لمواجهة المؤجرين في القطاع الخاص بفردها، تجعل سياسة الدعم المباشر في إيجار الدار سياسة إشكالية جدا. وإزاء هذا الوضع، حيث مخزون الدور يتراجع والصيانة متدنية ومعايير الاستحقاق مشددة، يقترح البحث تطوير نموذج جديد يتمتع بالجدوة.

ويقول البحث إنه خلال القرن العشرين وخصوصا في السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية اعتمدت كل دول الغرب خططا حكومية لتزيم إعادة التأهيل وتوسيع مخزون الدور السكنية لفرض تمكين الطبقة الوسطى وطبقة العمال من الحصول على سكن لائق. وهذه الخطط حظيت في الأدبيات البحثية باسم "السكن الاجتماعي" وكان أشهرها الدور التي تُؤجر لأمد طويل. وهذا الانخراط من قبل الدول جاء على أنقاض تلك الحرب وعكس أيضا التزام الطبقة السياسية ونشاطها من أجل توفير إمكانيات لأثقة لكل المواطنين سياسة اجتماعية في معظم المجالات بما فيها مجال السكن. ومن هنا فإن البحث يقارن الوضع القائم في إسرائيل والوضع المرغوب، مع هذه الدول. ويتخذ التوجهات النيوليبرالية المعتمدة بشكل منفلت في إسرائيل والتي تركت أثرا أيضا على قطاع السكن. فترجع مخزون السكن الشعبي هو تراجع العودة إلى أصول وفرضيات وقيم السياسات الاجتماعية التي لا ترى الدولة فيها نفسها "عنصرا حياويا" أمام سوق حرة منفلتة، بل ترى نفسها عنصرا فاعلا ونشطاً إحدى وظائفه الأساسية إقامة توازن وإضفاء معقولية على مختلف الأسعار والتكاليف الواقعة على كاهل المواطنين.

أيضا بمفهومه أنه كان مخصصا حصريا للسكان اليهود. النموذج المقترح والذي يقوم بالأساس على إحداث توسيع مكثف وتحسين جوهري في مجال الإسكان الشعبي، يستند إلى تجربة بلدان عدة، ولا سيما في أوروبا الغربية. فإسرائيل تحتل اليوم بمقياس عالمي مرتبة منخفضة جدا في كل ما يتعلق بالميزانيات المخصصة للسكن الشعبي: ففي العام ٢٠١٥، قرابة ٢٪ فقط من الأسر في إسرائيل أقامت في شقق شعبية، مقارنة بعدة دول أوروبية، ومنها هولندا والنمسا والسويد وبريطانيا وفرنسا، التي كان حجم الإسكان الشعبي فيها أكبر بكثير، وتتراوح بين ١٧٪ و٣٦٪ من مجمل الأسر.

واستنادا إلى الخبرة المتراكمة في الدول الأوروبية في كل ما يتعلق بالسكن الشعبي على نطاق واسع، واستنادا إلى معدلات بناء حقيقية، يقترح البحث بأن تقوم الحكومة بإنشاء بنك مؤلف من حوالي ٤٥ ألف شقة شعبية على مدى نحو ١٠ سنوات. وينشأ هذا البنك ويجدّد بحيث يحافظ على تشكيلة قرابة نصف سوق الإيجار وحوالي ١٥٪ لغاية ٢٠٪ من وحدات السكن في إسرائيل. من جهة ثانية ففي إسرائيل أيضا مثلما في معظم دول أوروبا الغربية، يلاحظ تنامي سيرورة خصخصة السكن الشعبي، ولكن هذه السيرورة بدأت في إسرائيل قبل غيرها. ففي العام ١٩٥٩ شكلت الدور بملكية عامة نحو ٢٣٪ من مجمل الشقق في إسرائيل، ومنذ ذلك الوقت راح هذا العدد يتضاءل وخصوصا بسبب وقف البناء وبيع الدور للسكاكين.

في مطلع العام ٢٠٠٠ كان مجمل الإسكان الشعبي يصل إلى ١٠٧ آلاف وحدة سكنية وتقلص في العام ٢٠١٦ إلى أقل من ٦٠ ألف شقة. فليس أن عدد دور الإسكان الشعبي أخذ بالتضاؤل ولم يتم تجديده فقط، بل إن المصاعب التي تواجه محتاجي الإسكان الشعبي تكبر وتتعاظم، وهي تشمل التشنج المتواصل في معايير استحقاق تلك الدور لشروط صيانتها المتدنية، وكذلك التعامل السلبي من قبل الأجسام التي تدير هذا القطاع. فالمعايير المعتمدة اليوم هي معايير تصعب على الراغبين في استئجار شقق في الإسكان الشعبي.

وحتى لو قررت الدولة بناء دور من هذا النمط فإن ذلك لن يكون حلا ذا وزن حقيقي وبالتالي فلن يؤثر على سوق الإسكان عموما. وهكذا ففي غياب بناء

نشر "مركز أدفا" (معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل) بحثا جديدا في مجال حقوق السكن لكل من د. شلومو سيرسكي ود. يارون هوفمان بيشون. وجاء البحث تحت عنوان «الإمكانية الشعبية في الإسكان- إسكان شعبي عام كحل لمناقشة السكن في إسرائيل». وجرى تعريف البحث على أنه "عرض لمواجهة أزمة السكن بواسطة إنتاج إمكانية شعبية، وفي مركزها مبادرة حكومية لبناء دور سكن مخصصة للتأجير لأمد طويل وبأسعار في متناول يد جميع السكان" (طالع تقريرا مفصلا عنه ص ٢).

وتعتبر هذه الوثيقة التي أصدرها المركز الثالثة من نوعها، فقد سبقتها وثيقة أولى قدمت شرحا اجتماعيا اقتصاديا لارتفاع أسعار الدور، وعزته إلى التركيز المتزايد للثراء والذي مكن شريحة ضئيلة نسبيا من الإسرائيليين ("المستثمرين") من العمل بشكل مكثف في سوق السكن وتركيز قسم كبير من معروض الدور بأيديهم وذلك من خلال المساهمة في رفع أسعار الدور، والوثيقة الثانية عرضت حجة بموجيها لا يزيد الحل المعروض بشكل عام لمشكلة الأسعار المتضخمة، وهو خفض الأسعار بواسطة زيادة العرض، عن كونه حلا ذا فرص قليلة، ذلك أن معظم العناصر والعوامل القادرة على التأثير على أسعار السكن هي بالذات جهات ذات مصلحة لإرساخ لمنع خفض الأسعار بشكل جدي. والمقصود هنا هم المستثمرون، بنك إسرائيل، وزارة المالية، البنوك الكبرى وشركات العقارات. ومن هنا جاءت الوثيقة الحالية لتضع المسؤولية عمليا على الحكومة لكي تواجه مشكلة أسعار الدور العالية وأزمة منالية الإسكان بواسطة إنتاج إمكانية شعبية تقوم فيها الحكومة ببناء دور سكنية مخصصة للتأجير لأمد طويل وبأسعار بمتناول كل شرائح السكان.

ويقارن البحث السكن الشعبي في إسرائيل مع غرب أوروبا. فخلافا لتلك الدول، البناء المكثف للسكن الشعبي بمبادرة وتمويل الحكومة في سنوات الدولة الأولى، لم يأت من رؤية اشتراكية- ديمقراطية سعت إلى تشكيل مجتمع متساو أكثر بواسطة توفير مستوى حياة لائق للطبقة الوسطى والطبقة العاملة، بل إن الإسكان الشعبي نما انطلاقا من "الحاجة القومية" لتوطين مئات آلاف المهاجرين اليهود الذين وصلوا في العقدين الأولين بعد إقامة الدولة. ويؤكد البحث بالتالي إن مشروع الإسكان الشعبي كان قومييا

كلمة في البداية

إسرائيل بين التدين والهوية العلمانية

بقلم: أنطوان شلحت

يمكن أن نضيف إلى الوقائع التي نتعقبها ضمن الكثير من مواد هذا العدد من "المشهد الإسرائيلي" (طالع على وجه التحديد ص ٦ و ٧) بشأن ما أسميناه تفاقم مظاهر تدين الحيز العام في إسرائيل، واقعة أخرى هي الفشل الذي منيت به مبادرة إحدى عضوات الكنيست من ميرتس لتشكيل لوبي برلماني يعمل على الدفع قدماً بالثقافة والهوية العلمانيتين في إسرائيل في مقابل حملة التدين الجارية على قدم وساق في جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي.

وقد انفردت صحيفة "يديعوت آخرونوت"، في أول أيام العام الجديد، بنشر نبا عن هذا الفشل أشارت في سياقها إلى أن عضوي كنيست اثنين فقط، كلاهما من تحالف "المعسكر الصهيوني"، تجاوبا مع المبادرة التي من المفترض أن تخرج إلى حيز التنفيذ قريبا. ومع أن التقرير يكشف أن صاحبة المبادرة لم تتوجه بعد إلى أعضاء الكنيست من حزبا- ميرتس- وأنها ستحظى بتأييدهم فور توجهها إليهم، فإنه يعرّض سبب الفشل بالأساس إلى تلك الأحزاب تعتبر نفسها رافعة لواء العلمانية، على غرار "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل" و"إسرائيل بيتنا"، عن الحلقا يركب هذه المبادرة.

وإذ ما تركزنا في "المعسكر الصهيوني"، فإن أول ما يجب ملاحظته هو أن تلكه يتناغم مع اللهاث المحموم لرئيسه، رئيس حزب العمل في غباي، نحو نفي التهمة التي طوّح بها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في وجه هذا الحزب قبل عدة أعوام، وفحواها أنه نسى هويته اليهودية. ويذكر القراء أنه في نطاق لهائه هذا، قال غباي خلال مشاركته في ندوة عقدت في جامعة بئر السبع في تشرين الثاني الفائت، إن «الجمهور العريض بدأ يشعر أنني أقرب أكثر فأكثر من القيم اليهودية. وهذا صحيح، فنحن يهود نعيش في دولة يهودية، وأعتقد أن إحدى مشكلات أعضاء حزب العمل تكمن في أنهم ابتعدوا عن هذه القيم. وهذا ما يقال عنّا في الشارع، بأننا الآن ليبراليون فقط. وهذا أمر غير صحيح، فنحن يهود ويتعين علينا أن نتكلم عن قيمنا اليهودية. كل شيء بدأ في توراتنا، وهي كانت وستظل الأساس لأي أجيال ظهرت بعد ذلك». وبذا أقر غباي أنه فيكون المرء يهوديا في إسرائيل ينبغي قبل أي شيء ألا يكون ليبراليا.

فضلا عن ذلك يحظى اليهودي بامتيازات محظورة لـ"غير اليهود" ولا سيما للحرب، وتطالعون في هذا العدد أيضا تقريريين حول بحث جديد في مجال حقوق السكن نشره "مركز أدفا" (معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل) أخيرا، يؤكد أن البناء المكثف للسكن الشعبي بمبادرة وتمويل الحكومة في أول أعوام قيام الدولة، لم يأت من رؤية اشتراكية- ديمقراطية كما جرى الادعاء وإنما انطلاقا من "الحاجة القومية" لتوطين مئات آلاف المهاجرين اليهود، بمعنى أنه كان مخصصا حصريا للسكان اليهود (طالع تقريرا في هذه الصفحة وآخر لهشام نفا ص ٢).

غير أن افتقاد الحماسة لدى الساسة المنتخبين لتشكيل لوبي برلماني يعمل على الدفع قدماً بالثقافة والهوية العلمانيتين في إسرائيل يطرح سؤالا حول حجم اليهود الذين يعرفون أنفسهم بأنهم علمانيون. وهنا يتعين علينا أن نستعيد أنه استنادا لمعطيات كثير من استطلاعات الرأي العام التي أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية و"معهد غوتمان" بين الأعوام ١٩٩٤ و٢٠١٤ توصل الباحثون إلى استنتاج فحواه أنه لا أساس مكن للخطاب الذي يقسم المجتمع الإسرائيلي إلى متدينين وعلمانيين، وكادوا أن هناك امتدادا داخل هذا المجتمع من المتمسكين بالمحافظة على الفروض الدينية وحتى أولئك الذين لا يحافظون نهائيا على هذه الفروض، من دون وجود فصل ثنائي حاد.

وفي أحد هذه الاستطلاعات حول درجة التدين في المجتمع اليهودي في إسرائيل، أشار ١١ بالمئة إلى أنهم متدينون حريديم (متشددون)، وعزف ٦ بالمئة أنفسهم بأنهم حريديم قوميون، وعزف ٣١ بالمئة أنفسهم بأنهم متدينون قوميون، و٢٤ بالمئة بأنهم متدينون محافظون، و١٢ بالمئة بأنهم متدينون ليبراليون، والباقيون عزفوا أنفسهم بأنهم علمانيون وغير متدينين. ويدل هذا الاستطلاع المبني على تعريف الفرد الذاتي لمستوى تدينه، على أن ٤٨ بالمئة من اليهود عزفوا أنفسهم بأنهم متدينون (حريديم، حريديم قوميون ومتدينون قوميون)، بينما يعتبر نحو ربع اليهود أنفسهم بأنهم متدينون محافظون، وبسبب يبقى ربع اليهود في إسرائيل في خانة المتدينين الليبراليين وغير المتدينين والعلمانيين.

وتبين معطيات آخر استطلاع من العام ٢٠١٤، أن ٨٧ بالمئة من الإسرائيليين يعتقدون أن من المفهم أو المهم جدا بالنسبة لهم إجراء عملي الختان في مراسم دينية، وأن ٨٠ بالمئة يلتزمون بجزء على الأقل من السلوك والتعاليم الدينية في "يوم الغفران"، فيما يؤمن ٥٦ بالمئة إيمانا تاما بنزول التوراة في سيناء. وحول سؤال: أيهما أهم في ما يرتبط بتعريف دولة إسرائيل المكوّن اليهودي أو الديمقراطية؟ أشارت إجابات المشتركين في الاستطلاع إلى أن الأكثرية تعطي الأولوية للمكوّن اليهودي. لا شك في أن المشكلة التي تنشأ من هذه المعطيات ليست من جراء مجزأ التدين، إنما من توظيف آلية التدين لناحية حسم الصراع ضد الفلسطينيين ومحاولة تحويله إلى صراع ديني كما دلت حالات كثيرة في الأعوام القليلة الأخيرة.

تقرير جديد لـ"يش دين":

إخفاق «سلطات تطبيق القانون» في معالجة جرائم المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة يساهم في تصعيدها!



المستوطنون.. "توام" جيش الاحتلال.

في الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٦)، وأقل من المعدل القطري في نفس الفترة (حوالي ١٥ر٣٪ في الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٦)، وذلك بالرغم من أن هذه المخالفات التي ترتكب على خلفية أيديولوجية تتسم بخطورة خاصة لا تقل خطورة عن مخالفات أخرى.

وحتى يومنا هذا، انتهت الإجراءات القانونية في ٨٣ ملفا من ضمن الملفات الخاضعة لمتابعة منظمة "يش دين" والتي قدمت فيها لوائح اتهام، لكن فقط ٣٦ إجراء قانوني انتهت بالإدانة الكاملة أو الجزئية (٤٣ر٤٪). بينما انتهى ١٥ إجراء بتوجيه اتهام دون إدانة (١٨ر١٪). وفي أربع مخالفات منها كان المخالفون قاصرين. ولغرض المقارنة، في بحث أجري عام ٢٠١٢ وُجد أن ٥ر٣٪ من الملفات الجنائية المتداولة في محاكم الصلح في إسرائيل تنتهي بعدم الإدانة، مقابل ١ر٢٪ في المحاكم المركزية. وانتهى ١٥ إجراء إضافيا خاضعا لمتابعة منظمة "يش دين" بإلغاء أو شطب لوائح الاتهام (١٨ر١٪) و٥ منها انتهوا بالبرئنة (٦٪). وهي نسبة أعلى بكثير من نسبة البرئنة العامة في محاكم الصلح والمحاكم المركزية في إسرائيل.

وتشمل المعطيات البارزة الأخرى ارتفاعا في نسبة ضحايا المخالفات الفلسطينيين غير المعنيين بتقديم شكوى لدى الشرطة. وفي العام ٢٠١٦، وثقت منظمة "يش دين" ١١٣ مخالفة أيديولوجية تجاه الفلسطينيين أو ممتلكاتهم في الضفة الغربية وفي ٤٨ حالة (٤٢ بالمئة) من هذه الحالات، أبلغ ضحايا هذه المخالفات المنظمة الحقوقية أنهم غير معنيين بتقديم شكوى لدى شرطة إسرائيل. وسجل هذا المعدل زيادة في الحالات التي رصدتها المنظمة في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥ عندما رفض ٣٠٪ من الضحايا تقديم شكوى.

وقالت المنظمة في ختام تقريرها إن الافتقار إلى تطبيق القانون بشكل فعال يعزز شعور الجناة بإمكان الإفلات من العقاب ويساهم في استمرار الجريمة ضد الفلسطينيين في الضفة بدوافع أيديولوجية.

أكد تقرير جديد صادر عن منظمة «يش دين» (يوجد قانون) الحقوقية الإسرائيلية أن أقل من تحقيق واحد من بين كل عشرة تحقيقات حول جرائم الكراهية التي ترتكب بدوافع أيديولوجية ضد الفلسطينيين في أراضي الضفة الغربية، ينتهي بلائحة اتهام.

وأشار التقرير إلى أن المعطيات التي تستند إلى المتابعة التي أجرتها منظمة "يش دين" منذ العام ٢٠٠٥ لأكثر من ١٢٠٠ ملف تحقيق تابع لشرطة لواء شاي (اللواء المسؤول عن أراضي الضفة الغربية في شرطة إسرائيل)، تظهر أن ٣٪ فقط من ملفات التحقيق التي فُتحت بخصوص المخالفات الأيديولوجية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية انتهت بالإدانة، و(٨٪ فقط من ملفات التحقيق الخاضعة للمتابعة من قبل منظمة "يش دين" (٤٤ من أصل ١١٦٣ ملف تحقيق انتهت بمعالجتهم) انتهت بتقديم لوائح اتهام.

وجاء في التقرير: منذ بداية العام ٢٠١٤ وحتى نهاية شهر آب ٢٠١٧، عالجت منظمة "يش دين" ٢٢٥ ملف تحقيق. وحتى موعد نشر التقرير (أواخر كانون الأول الفأئت)، انتهت سلطات التحقيق والادعاء من معالجة ١٨٥ ملفا. وقد قدمت لوائح اتهام عن ٢١ ملفا من هذه الملفات، و١١٨ من الملفات (٤٤٪ من الملفات التي تمّت معالجتها) أغلقت في ظروف تدل على إخفاق الشرطة في التحقيق. ونسبة إخفاق الشرطة في التحقيق في مجمل الملفات التي خضعت لمتابعة منظمة "يش دين" منذ العام ٢٠٠٥ أعلى بكثير، وتبلغ ٨٢٪ من الملفات التي تمّت معالجتها.

وتشير المعطيات إلى ارتفاع في نسبة لوائح الاتهام المقدمة في الملفات الخاضعة لمتابعة المنظمة، وانخفاض في نسبة إخفاقات الشرطة في التحقيق. ومع ذلك، فإن نسبة تقديم لوائح اتهام في ملفات "يش دين" (والتى يتم التحقيق فيها في لواء شاي) منذ العام ٢٠٠٥، وفي الفترة ما بين ٢٠١٤-٢٠١٧ أقل بكثير من النسبة العامة لتقديم لوائح اتهام في لواء شاي في الفترة الموازية (حوالي ٣٦٪

بحث جديد لمركز «أدفا»:

حل أزمة السكن في إسرائيل يستدعي العودة إلى «الإسكان الشعبي الاجتماعي»!

لمجال السكن الشعبي، بحيث تستفيد منه الطبقة الوسطى أيضا، ولا سيما الأزواج الشباب الراغبة بالحصول على بيت يؤويها في ظروف توفر لعائلاتها أطر تعليم جيد وعملا يتيح لها العيش الكريم.

ويضيف التقرير: يستند اقتراحنا على تقييمنا بأن الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى أزمة السكن الحالية، والتي تقودها قوى سوق قوية مثل "المستثمرين"، سوف تتواصل في المستقبل المنظور أيضا، ما يعني أن نموذج الإسكان في شقة مملوكة - النموذج المهيمن منذ إقامة الدولة - لم يعد ممكنا اعتماده أساسا وحيدا لسياسة الإسكان العام.

الفرضية السائدة في الكثير من البلدان تقوم على أن الإنفاق على السكن يجب ألا يتجاوز الـ ٣٠٪ من مجمل دخل الأسرة. فالإنفاق، في حالة تجاوزه النسبة المذكورة، قد يقود إلى المساس بقدرته الأسرة على تمويل احتياجاتها المعيشية الأساسية، ويؤدي من المخاطر الاقتصادية التي تقف في وجهها، وقد يخلق ضررا بالغا بمستوى حياتها. من الناحية العملية، يشهد البحث، فإن العديد من الأسر في إسرائيل، سواء تلك التي تقيم في بيوت مستأجرة، أو تلك التي تسدّد قروض الرهن العقاري (المشكّنتا) عن الشقة التي تملكها، تنفق مبالغ تتجاوز النسبة المذكورة، ففي عام ٢٠١٤ مثلا، بلغ الإنفاق على السكن لدى ٣٣٥٪ من مجمل الأسر أكثر من ٣٠٪ من دخلها. تشمل هذه المصروفات دفعات استئجار الشقة أو سداد المشكّنتا، فضلا عن نفقات السكن ذات الصلة، بما في ذلك فواتير الخدمات البيئية، وصيانة المنزل، وضريبة البلدية - الأرتونا.

الوضع لدى الأسر المستأجرة أسوأ من ذلك، ففي عام ٢٠١٥ بلغ متوسط الإنفاق لدى الفئات العشرية الأدنى الخمس من الأسر التي تسكن في بيوت مستأجرة أكثر من ٣٠٪ من دخلها، علما بأن متوسط الإنفاق على السكن المستأجر لدى الفئة العشرية الدنيا بلغ ٢٢٪ من دخلها الصافي، فيما بلغ متوسط الإنفاق لدى الفئات العشرية الأربع التالية: ٤٥٪، ٣٧٪، ٣٥٪، ٣٣٪ على التوالي.

التقييم الذي أجراه "مركز أدفا" يشير بوضوح إلى أن اقتناء الشقق اليوم في مناطق الطلب هو امتياز محفوظ للفئات العشرية الأعلى فقط. للأكثر ثراء، في واقع الأمر فإن شراء الشقق في مناطق الطلب لغزابة ٦٠٪ من سكان إسرائيل، دون أن يتوفر في جعبتها رأس مال ذاتي يزيد عن ٢٥٪ من سعر الشقة، يقود إلى إلحاق الضرر بمستوى معيشتها نتيجة الإنفاق المرتفع الذي يفرضه سداد قرض المشكّنتا.

وبناء عليه فالنموذج التي يقدمها البحث هي اعتماد خيار السكن الشعبي عوضا عن مختلف نماذج الإيجار الخاص، وهي تستند إلى جملة من الواقع، ومنها المعطيات التي تبين بأن سوق الإيجار الخاص هو في المقام الأول وسيلة لنقل الرأسمال من الشرائح ذات الدخل المنخفض إلى جيوب الشرائح القوية اقتصاديا؛ فقد تحولت هذه الوسيلة إلى عامل هام في صياغة خريطة عدم المساواة في المجتمع. ٧١٪ من مجمل المبالغ التي يدفعها المستأجرون لأصحاب الشقق تصل إلى جيوب الفئات العشرية الأعلى. وفي عام ٢٠١٥ جرفت الفئة العشرية العليا وحدها حوالي ١٣ مليار شيكل عن تأجيرها الشقق التي تملكها، ما شكل نحو ٤٥٪ من مجمل الدخل الذي وصل إلى جيوب الأسر التي أجزت شققا تملكها.

طبقا للنموذج الذي يقترحه البحث، تظل الشقق بملكية عامة وتبقى جزءا من بنك الشقق المخصصة للإيجار الشعبي، ولا تُعرض مع مرور الزمن للبيع بملكية خاصة. إضافة إلى ذلك، يخضع رصد المساكن الشعبية لمعايير موسعة توفر الاستحقاق للأسر التي لا تملك شقة من مجمل السكان، حتى إن كان يفترض بأن معظم الطلب سوف يصل من الأسر المحسوبة على الفئات العشرية البست المنخفضة. إن المقترح هو بأن تتحوّل الحكومة إلى طرف يعمل مباشرة في سوق الإسكان بهدف إرساء خيار الإسكان الشعبي يقوم على الإيجار لأمد طويل، وهو خيار يكون متوفرا جنبا إلى جنب مع خيار الملكية وخيار الإيجار الخاص. طبقا للاقتراح، يكون خيار الإيجار الشعبي بمثابة حل للسكن لمن يتعدّر عليه اقتناء شقة أو لا يرغب بذلك، ويكون في الوقت نفسه عاملا يساهم في خفض أسعار سوق الإيجار عموما.

[هـ نفاغ]

في كل ما يخص توفير سقف لائق للمواطنين وتنقل هذا إلى السوق الحرة. ويؤكد البحث أن هذا مناقض تماما لروية وزارة الإسكان التي وضعتها في تشرين الثاني ٢٠٠٦ والتي عرفت وظيفة الوزارة على أنها «ضمان شقة لائقة لكل أسرة بسعر معقول وفي حي ملائم». في دار نوعية تلائم احتياجات الأسرة في حي أمن، مريح، مع عدد كاف من المبانى العامة، مساحات الترفيه والاستجمام وما شابه، وكل هذا بسعر قابل للتحقيق يمكن الحصول عليه بواسطة جزء معقول من مدخول العائلة». ولكن السياسة الحكومية عمليا لا تقوم بأي شيء لترجمة هذه الرؤية التي تظل على الورق فقط.

اقتناء دار في منطقة مطلوبة-

حق يقتصر على الأثرياء

يطرح البحث بين ما يطرحة نوعية الدور المتوفرة للاقتناء أمام كل شريحة اجتماعية - اقتصادية ويفيد التقدير الذي أجراه الباحثان، والذي يأخذ بالاعتبار حجم إعادة القرض السكني شهريا وتكاليف الإسكان المرافقة على فرض أن هذه كلها يجب أن لا تشكل أكثر من ٣٠٪ من المدخول المالي الصافي للأسرة. أن مسألة اقتناء دار في منطقة مطلوبة تحول إلى حق يقتصر على العاشر العليا فقط.

هذا التقدير يقوم على فرضية أن القرض السكني يُستخدم لتمويل ٧٥٪ من سعر الدار وفقا للقيّد الذي وضعه بنك إسرائيل على من يقتنون دارا أولى حيث أن القرض يعطى بغائدة ثابتة لمدة ٢٥ سنة. وتلك التخفيضات جاءت للحفاظ على تلك النسبة المشار إليها اعلاه، ٣٠٪. ولكن في الواقع تتألف القروض من مسارات مختلفة بما فيها أجزاء بفوائد متغيرة ومتعلقة بجداول الفلاء المختلفة.

وهكذا تشير التقديرات إلى أن الأسر في العشر الخامس إذا قامت بتقيد ممارفها على الإسكان بما لا يزيد عن ٣٠٪ من مجمل مدخولها، فإمكانها أن تسمح لنفسها بإعادة نحو ٢٨٠٠ شيكل شهريا من القرض. ومثل هذه الدفعات تمكنها من شراء دار بمبلغ لا يزيد عن ٧٨ ألف شيكل واي حساب مشابه للأسر في العشر السابع يشير إلى أن السعر الأقصى المتوفر لها يصل إلى مليون شيكل. هذه المقارنة تشير إلى أن الأسر في الأعمار الأربعة الأكثر انخفاضا غير قادرة أصلا على اقتناء دار مؤلفة من ثلاث غرف إذا أرادت البقاء في إطار صرف لا يزيد عن ٣٠٪ من مدخولها على الإسكان. ومعنى هذه المعطيات أنه بالنسبة لـ ٦٠٪ من السكان في إسرائيل، اقتناء دار في مناطق مطلوبة بدون رأسمال ذاتي جدي سيؤدي إلى مساس في مستوى حياتها بسبب المصروف العالي على دفعات القرض السكني. والأسر التي في الأعمار العشر حتى التاسع أيضا إذا لم يكن لديها رأسمال خاص بنسبة تزيد عن ٢٥٪ من سعر الدار ستصعب شراء دار في مناطق مطلوبة في مركز البلاد ومنطقة القدس. وعمليا فالعائلات المحسوبة على العشر الأعلى وحدها يمكنها شراء دار مؤلفة من ثلاث غرف في تل أبيب أو دار مؤلفة من غرفتين في محيط تل أبيب وفي القدس.

وفي هذا الإطار كما سبق أن أشرنا لا توفر الخطط الحكومية المقترحة اليوم حلولا لهذه الأوضاع والمعطيات الصعبة جدا لتبقى قادرة على مساعدة الاعشار العليا أي الشرائح الأوقى اقتصاديا. ويشير البحث أيضا إلى إن البناء في هذه المشاريع يشمل دورا كبيرة تزيد عن ثلاث أو أربع غرف مما يزيد المسألة صعوبة، فمثلا في إطار سعر للسكان كان سعر الدار الواحدة في شهر تموز ٢٠١٧ - ٤٢ مليون شيكل وعلى الرغم من أن هذا السعر أرخص قليلا من سعر السوق فإنه لا يزال سعرا عاليا. وفي خارج متناول يد كل الأسر في غالبية الاعشار ليستفيد منه العشران التاسع والعاشر فقط.

الخلاصات الأساسية

التي تتضمنها الوثيقة

يلخص معدا التقرير أنه في ضوء محدودية خطتي الإسكان اللتين طرحتهما الحكومة "سعر للسكان" و"شقة للإيجار"، ننترح بأن تبني الحكومة عن اعتمادها المصري على مبادئ "السوق الحرة" وأن تُطلق خطة بناء حكومية لإقامة شقق للإيجار طويل الأمد، بملكية القطاع العام وبأسعار تقل عن أسعار السوق. بكلمات أخرى، نحن نقترح إجراء توسيع مكثف وتحسين جوهرى

التأجير الخاص يتم بالأساس في الحالات التي تتوفر فيها إلى جانب التأجير الخاص إمكانية الاستئجار الشعبي القائم على الحفاظ على إيجار معقول وظروف تأجير لائقة وصيانة نوعية للمباني.

اتجاهات اقتصادية واجتماعية

تكرس رفع أسعار الدور

يطرح البحث السؤال التالي: ما هي المؤشرات والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى رفع أسعار الدور ومن شأنها تكريس هذا الواقع الذي تظل فيه الدار اللائقة للسكن خارج متناول قسم كبير من السكان بالمستوى ايماء؟

السبب الأول هو ما سبقت الإشارة إليه، أي تركيز مزاييد للثراء في أيدي قلائل، وهو ما يفرضه السياسة النيوليبرالية المعتمدة اليوم والتي تؤدي إلى زيادة انعدام المساواة، سواء بواسطة سياسة أجور متشددة أو سياسة ضرائب مباشرة منخفضة. السبب الثاني هو المصلحة المتأصلة للطبقة الثرية وبالأحرى جميع أصحاب الدور وأصحاب مصالغ العقارات الذين يبيعون الدور والبنوك التي تمول البناء وتوفر الاعتماد المالي للقروض - فمصلحة هؤلاء جميعا تتمثل في منع خفض الأسعار بشكل جدي. ويجب التذكير بأن الإسكان والأرض التي يقوم عليها تشكل جزءا هاما من رأس المال المتراكم في إسرائيل. ويضاف إلى ما سبق عاملان آخران: الأول هو زيادة تركيز النشاط الاقتصادي الريادي في مركز البلاد، حيث تتركز هناك معظم النشاطات الاقتصادية ويتم توجيه معظم موال الاستثمار إلى هذه المنطقة. ومن يدع الثمن هو بالطبع المناطق الطرفية حيث تخشى الكثير من الجهات الذهاب للاستثمار المالي هناك، وهذا أنتج منطقة طلب ضيقة جدا ومحدودة لأن الاستثمارات والصرف يوجهان إلى المناطق التي تتركز فيها النشاطات الاقتصادية ونجد بالتالي ان مدينة مثل حيفا تعتبر منطقة طرفية، والقدس التي تضم معظم مؤسسات الحكم تظل مفتقرة لبنية اقتصادية جدي ومثلها بئر السبع ومناطق أخرى.

وهناك عنصر آخر يؤثر وهو مستوى الخدمات التعليمية، فالأسر تفضل أن تسكن قرب مؤسسات تعليم جيدة ولائقة. وهنا أيضا فإن جهاز التعليم الإسرائيلي يزداد انعدام المساواة فيه فيزدهر في المناطق الثرية ويتدنى في المناطق المستضفة وهذا مع أن جهاز التعليم المعتمد هو جهاز تعليم عام في الأساس أي يفترض به عرض مستقبل متساو للجميع. لكنه جهاز يتميز بجوانب كبيرة من حيث المؤسسات التعليمية التي تتمتع بجودة عالية في مناطق المركز بالأساس.

الاستنتاج بناء على ما ورد أعلاه هو أن هاتين السيرورتين تحددان أيضا ما يتعلق بسوق السكن لأن التفضيل هو لموقع تزداد فيه فرص العمل المرشحة وفرص التعليم الأكثر جودة ليجتمع هذان العنصران في إنتاج أزمة سكن. أي أن هذه الأزمة هي مجموعة عوارض ناجمة عن تجذر خطوط الفصل الطبقي أكثر مما هي نتيجة لسيرورات اقتصادية منقطعة عن السياق الاجتماعي.

وترجمة للفرضية أو التحليل السابق يقدم الباحثان المعطيات التالية: بين السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٦ تضاعفت أسعار السكن في إسرائيل وأدى هذا إلى انخفاض نسبة الأسر التي تسكن في دور بملكيتها وخصوصا الأزواج الشابة من الطبقة الوسطى. فبين أبناء ٢٩-٢٠ عاما تراجعت نسبة من يسكنون في دور بملكيتهم من ٥٥ر٨٪ عام ١٩٩٧ إلى ٣٩ر١٪ عام ٢٠١٥ ولدى أبناء ٣٠-٣٩ تراجعت النسبة في تلك السنوات من ٤٧ر٣٪ إلى ٣٠ر٣٪.

ولذلك، يقول الباحثان، يأتي هنا دور الدولة لكي تمارس صلاحيتها وتستخدم مواردها من أجل صد مسيرورة تركيز الثراء والامتيازات، أو العمل على الأقل للجم آثار انعدام المساواة الطبقي على إمكانيات السكن لمواطنيها. ويؤكد البحث أن هذا ليس خيالا جامحا، لأن الدولة تعرف تماما كيف تقوم بهذا، وسبق أن قامت به في سنوات العجزة الكبيرة في الخمسينيات وفعلت ذلك مرة أخرى مطلع التسعينيات حين هاجر مئات الآلاف من الاتحاد السوفياتي السابق وأثيوبيا. ولكن المفارقة أن الدولة اليوم تعمل بشكل مناقض تماما وتواصل التنصل وإزالة المسؤولية عن عاتقها

يتناول بحث جديد لكل من د. شلومو سبيرسكي ود. يارون هوفمان ييشون من مركز "أدفا" حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، مسألة مهمة في مجال حقوق السكن. وجاء البحث تحت عنوان «الإمكانية الشعبية في الإسكان- إسكان شعبي عام كحل لضائقة السكن في إسرائيل». وهما يعرفان البحث على أنه «عرض لمواجهة أزمة السكن بواسطة إنتاج إمكانية شعبية، وفي مركزها مبادرة حكومية لبناء دور سكن مخصصة للتأجير لأمد طويل وبأسعار في متناول يد جميع السكان». ويقولان إن اقتراحهما يقوم على التقييم بأن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى أزمة السكن الحالية ستتواصل في المستقبل المنظور أيضا، مما يعني أن نموذج السكن في دار ملكية ساكنها، وهو النموذج السائد منذ إقامة دولة إسرائيل، لا يمكنه أن يظل أساسا لسياسة الإسكان العامة.

يواجه البحث خطتين حكوميتين أساسيتين بالحنة والنقد، وهما «سعر للسكان» و«شقة للإيجار». ويقولان إنه لا يكون بمقدور هاتين الخطتين مواجهة أزمة السكن بنجاح. فنموذج خطة «سعر للسكان»، على الرغم من أنها تخفض بعض الشيء سعر الدور المعروفة للمستحقين، لكنها لا توفر حلا للأزمة، لأنه حتى لو بوجود الأسعار المنخفضة يظل قسم كبير من الدور المعروضة خارج متناول يد الأسر من العشر السابع فما تحت (ضمن تسمية ١٠ أعشار متدرجة من الأقوى اقتصاديا نحو الأضعف). أما الخطة الثانية «شقة للإيجار» فعلى الرغم من أنها تعرض تأجيرا للمدى البعيد، فيسبب أسعار الإيجار العالية في المناطق المطلوبة، ليس بمقدورها توفير حل لمعظم الأسر في البلاد. كذلك، فحتى الآن وبسبب نطاقها الضئيل وحقيقة أن غالبية الدور في إطار الخطة يتم تأجيرها بالأسعار المتداولة في السوق، ليس بمقدور هذه الخطة التأثير على أسعار التأجير في السوق الخاصة.

دور ناشط مباشر لدولة

في سوق الإسكان

يتلخص الاقتراح في أن تقوم الدولة بلعب دور ناشط مباشرة في سوق الإسكان بهدف تأسيس إمكانية سكن شعبي للتأجير لأمد طويل، ويكون مخزون الدور معروضا إلى جانب إمكانية اقتناء الدور وإمكانية التأجير في القطاع الخاص. ويؤكد الباحثان أن ما يقترحه سيشكل حلا لدى من ليس باستطاعتهم أو برغبتهم اقتناء دار وفي نفس الوقت ستشكل هذه الخطة عاملا يعدل الأسعار في سوق الإيجار عموما.

النموذج مطرح يقوم على عدة أسس:

١- إنتاج وخلق حقوق سكن ذات نوعية عالية وفي مناطق الطلب أو بمحاذاتها، بما يشمل المصاريف المرافقة مثل ضرائب السكن، دفعات ومدفوعات الكهراء والماء وما شابه بحيث لا يزيد هذا كله عن ٣٠٪ من مجمل مدخول الأسرة الواحدة المستأجرة فيها.

٢- عمل وتدخل مباشر للحكومة بدلا من التعلق الدائم باعتبارها لربح لدى المبادرين والمستثمرين في القطاع الخاص الذين يسعون لاستعادة استثمارهم بالإضافة إلى الربح.

٣- تظل الدور بملكية عامة وتظل جزءا من مخزون الدور للتأجير الشعبي، بدون أية حاجة لبيعها ملكية خاصة بعد فترة ما. تخصيص الدور في هذه الخطى يتم وفقا لمعايير موسعة بحيث يكون استحقاق الاستئجار متوفرا للأسر التي ليس بوزنراتها دار حتى لو افترضنا أن الطلب الأساس سيأتي من الأسر الواقعة في الأعمار الستة المنخفضة.

٥- فيما يمكن اعتباره عدالة اجتماعية تاريخية فإن الأسر التي تستحق اليوم سكنا شعبيا تكون أول من يتلقى الدور التي يتم بناؤها وفقا لهذا المخطط. ولكن يجب التشديد على أن الاقتراح الحالي يدعو إلى حل في السكن لطبقات وشرائح أوسع، بما يشمل الطبقة الوسطى ويجب الإشارة إلى أن الحل لا يجب أن يأتي بالضرورة بدلا من تدخل الدولة في مساعدة السكان في الإسكان بوسائل أخرى، بما في ذلك الخطط المختلفة للمساعدة في اقتناء دور مثل تقديم قروض ميسدة بكفالة الدولة.

يؤكد البحث أنه لا يدعو إلى إلغاء سوق التأجير الخاصة، وإنما إجراء تنظيم يجعلها أمام منافسة الإسكان الشعبي، كما هو مقترح في البحث. ويشير إلى أن استعراضا للوضع على المستوى الدولي يظهر أن التنظيم الأفضل لسوق

تسيبي ليفني تبحث عن "أفضل ملجأ" يقيها في الحلبة السياسية!

«لا توجد خيارات كثيرة أمام ليفني بشأن شكل خوض الانتخابات البرلمانية المقبلة» فض الشراكة مع حزب «العمل» وخوض الانتخابات بقائمة مستقلة سيكون مغامرة خطيرة قد تفقد فيها ليفني الحياة السياسية «شراكتها م ع حركة «ميرتس» ستكون فاقدة للانسجام الكلي وكلا الحزبين سيفقدان من قوتيهما بسبب هذه الشراكة» لا يمكن ليفني الشراكة مع بائير لبيد وحزبه أيضا بسبب عدم الانسجام «الخيار الأمثل ليفني هو الإبقاء على «المعسكر الصهيوني»*



تسيبي ليفني.

مشابهة جدا لتصريحات رئيس الحكومة وزعيم حزب «الليكود» بنيامين نتنياهو. وأمام ليفني عدة خيارات، كل واحد منها محفوف بالمخاطر على وجودها السياسي أساسا، أو على حجم وجودها في الحلبة السياسية.

ونستعرض هنا هذه الخيارات:

«خوض الانتخابات بقائمة مستقلة: هذه هي المغامرة الأخطر بالنسبة لتسيبي ليفني، حتى لو وجدت استطلاعات رأي تجيد لها النتيجة. فحينما خاضت ليفني الانتخابات بقائمة مستقلة في انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، كان ذلك انشقاقا عن حزب «كديما»، الذي كان ممثلا في تلك الدورة البرلمانية المنتهية بـ ٢٨ نائبا، وكان للحزب حضور وقواعد ما، وبضمنهم رؤساء بلديات، كما أن حضور ليفني على الساحة أقوى بكثير مما هو اليوم. وعلى الرغم من كل هذا حققت ٦ مقاعد، فيما أن من بقوا في الحزب بزعامة شاؤول موفاز حققوا مقعدين برلمانيين فقط، وكانت تلك الانتخابات الأخيرة التي يظهر فيها حزب «كديما» ليتلاشى كليا في انتخابات ٢٠١٥. وعلى أساس نتيجة ٢٠١٣ نجحت ليفني في ضمان ٦ مقاعد لها في الكتلة البرلمانية «المعسكر الصهيوني»، بالشراكة مع حزب «العمل»، الذي كان هو أيضا يسعى إلى خشبة خلاص، ترفعه من الحضيض الذي قبع فيه على مدى سنوات الالفين، ليعود الحزب الثاني المنافس على الحكم، وحاليا ليست ليفني أية ميزة تنظيمية ولا سياسية على أساسها يمكنها أن تحقق مكسبا انتخابيا، ولم قائمة مستقلة، في انتخابات ستحدث فيها المنافسة بين أحزاب اليمين، مقابل ارتفاع حاد وغير مبرز في قوة حزب «يوجد مستقبل».

«تحالفات مع قوى قائمة: أمام ليفني خياران متحالف مع حزب «يوجد مستقبل»، بزعامة يائير لبيد، وهو حزب «أضواء»، لا قاعدة سياسية ثابتة له، وفي العاميين الآخرين يزداد تماثل لبيد وغالبية نواب حزبه مع مواقف اليمين المتطرف في كل ما يتعلق بقوانين ومشاريع قوانين تدعم الاحتلال والاستيطان. كما أن التلاقي بين شخصيتي ليفني ولبيد في إطار سياسي واحد هو أمر شبه مستحيل، ورغم أن الاحتمال يبقى واردا. والخيار الثاني هو شراكة مع حزب «ميرتس» اليساري الصهيوني، ولربما تنضم إلى تحالف كهذا قوى أخرى، لكن يوجد بون شاسع نسبيا في المواقف السياسية بشأن حل الصراع، وتقارب شديد في كل ما يتعلق بعلمانية الدولة، ولذا فإن تحالفا كهذه سيؤدي إلى خسارة الجانبين شرائح كانت قد صوتت لهما في الماضي.

«الإبقاء على «المعسكر الصهيوني»: يبقى هذا الخيار الأفضل ليفني، ورغم أنها ستكون مطالبة بالتنازل عن قسم من حصتها في توزيع القائمة. فمن ناحية سياسية فإن انسجام واضح في عمل الكتلة البرلمانية، وكذا أيضا في مختلف القضايا، ولم يتم تسجيل أي شرح بين حزبي «العمل» و«الحركة» خلال العمل البرلماني.

وبالإمكان التقدير أنه في نهاية المطاف، فإن كلا الحزبين سيريان أن الخيار الأمثل لهما هو الإبقاء على الشراكة في المعسكر، لأن فك العلاقة سيساهم أكثر في ضعف التمثيل المتوقع لحزب «العمل» في الانتخابات المقبلة، وفق ما يظهر في سلسلة استطلاعات الرأي العام.

(ب. جرابسي)

نيسان ١٩٨٨. إلا أن غباي أفصح عن نيته، بعد أيام قليلة من تصريحات ليعلون، قال فيها إن السلام مع الفلسطينيين هو وهم، إذ لا يمكن سد الفجوات مع الجانب الفلسطيني، الذي يعتبر الدولة الفلسطينية على حدود ٦٧ هو حلي مرحلي. وقال إن الضمة الفلسطينية المحتلة تتسع لمليون وحتى لمليون مستوطن اضافي.

مصير ليفني وتحالفها

يستند حزب «الحركة» إلى شخص تسيبي ليفني، التي أقامت الحزب قبيل انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، بعد انشقاقها عن حزب «كديما»، ولم يثبت وجوده على الساحة السياسية، وليست له قواعد حزبية واضحة وجهاز حزبي نشط، وإنما رئيسة حزب تصارع من أجل البقاء السياسي، مستغلة شعبيتها عند أوساط ليست قليلة في الشارع الإسرائيلي، ولكنها ليست بالحجم القادر على خوض الانتخابات بقائمة مستقلة، بعد رفع نسبة الحسم للدخول إلى الكنيست، من ٢٪ إلى ٣٫٣٥٪ ابتداء من الانتخابات الأخيرة.

وبالإمكان القول إن غياب النشاط الحزبي يفسر المعطيات المالية التي نشرها تقرير صحيفة «هآرتس» عن حزب «الحركة» إذ في حسابه فائض مالي بلغ ٦ ملايين شيكل، ما يعادل ١٧١ مليون دولار، وهذا الكون حزب «الحركة» يتقاضى شهريا من الخزينة العامة ما يعادل ١٣٧ ألف دولار، بموجب قانون تمويل الأحزاب، المرتبط بحجم التمثيل البرلماني.

وقبل عامين انتشرت تقارير تقول إن حزب «العمل» وحزب «الحركة» بزعامة ليفني يجريان مفاوضات من أجل دمج «الحركة» بحزب «العمل». بعد أن حقق التحالف بينهما في انتخابات ربيع ٢٠١٥ تقدما، ورفق قوة الحزبين مجتمعة من ٢١ مقعدا إلى ٢٤ مقعدا. إلا أن هذه الأنباء تلاشيت، ولكن تم نشأ خلافات بهذا المستوى بين الحزبين، والعمل البرلماني بينهما سائر بشكل منسجم.

حزب حزب «الحركة»، من خلال جذب النائب البارز إلى يوكيل حسون، وهو من كان حتى خريف العام ٢٠٠٥ السكرتير العام لشبيبة حزب «الليكود» حتى انضم لرئيس الحزب في حينه أريئيل شارون لدى الانشقاق واقامة حزب «كديما»، ثم انشق عن «كديما» سوية مع ليفني، لدى تشكيلها حزب «الحركة». وجاء أيضا، أنه وفق استطلاعات في حزب «العمل» فإن ليفني لها شعبية كبيرة في صفوف الحزب، ولكن تحالفا مع حزب «العمل» حجب أصوات شرائح أخرى تحفظ من مواقفها.

وفي وقت سابق، كانت ظهرت أصوات في حزب «العمل» دون أن تظهر بأسمائها الصريحة تدعي أن ليفني ليست لها قوة انتخابية في الشارع بقدر ما حصلت عليه ضمن كتلة «المعسكر الصهيوني». مطالبين بتغيير المعادلة قبيل الانتخابات المقبلة. ولكن من جهة أخرى، فإن قوة حزب «العمل» هي أيضا ليست مضمونة، خاصة على ضوء التقلبات السياسية فيه، وزحفه أكثر فأكثر نحو مواقف اليمين المتطرف. فهذا ما كان يعد الانتخابات في ظل رئاسة إسحاق هيرتسوغ، الذي يادر إلى تغيير برنامج الحزب السياسي في مطلع العام ٢٠١٦، وبات يستبعد حل الدولتين، ويسعى إلى انفصال من جانب واحد طويل الأمد، ولاحقا في الأشهر الأخيرة من العام الماضي ٢٠١٧، حينما أطلق غباي تصريحات

قالت أنباء إسرائيلية إن زعيمة حزب «الحركة» تسيبي ليفني أجرت استطلاعات للرأي لفحص إمكانية أن تخوض الانتخابات البرلمانية بقائمة مستقلة، وأن اجتاز نسبة الحسم العالية ٣٫٣٥٪، ولتفض بذلك الشراكة مع حزب «العمل». في كتلة «المعسكر الصهيوني»، بسبب خلافات بينها وبين رئيس «العمل» آفي غباي. إلا أن فرص ليفني ليست قوية، على ضوء حالة التنافس الشديد بين الأحزاب والكتل القائمة، خاصة وأنها لم تثبت في السنوات الخمس الماضية أن لحزبها حضورا على الأرض، ولذا فإنها تبحث عن خشبة نجاة في نهر هادر جارف، وأي مغامرة غير محسوبة قد تقذفها إلى خارج الحلبة كليا.

وقد دخلت ليفني إلى الكنيست لأول مرة في انتخابات ربيع العام ١٩٩٩، ضمن حزب الليكود، وبدعم من رئيسه في حينه بنيامين نتنياهو، لتقلب عليه لاحقا لصالح تحالفها في حزب «الليكود» مع أريئيل شارون، فكان من المستحيل رؤية تلك الشابة تنضم في أي يوم إلى حزب «العمل»، ولا حتى بتحالف انتخابي، فهي كانت رأس الحربة في مهاجمة اتفاقيات أوسلو، والمفاوضات مع سورية والدول العربية، كيف لا وهي ابنة عائلة محسوبة على منظمة «إيتسل» الصهيونية الإرهابية، التي نشط فيها والدها في سنوات الأربعين.

ولم تتخل ليفني في أي وقت عن مواقفها اليمينية الصلبة، ولكنها تبعد في تغليفها. فحينما وقفت إلى جانب أريئيل شارون، داعمة خطة أخلاء مستوطنات قطاع غزة، كانت يومها على قناعة بالدوافع الاحتلالية المبيتة لدى شارون، الذي أراد من تلك الخطة تشديد قبضته على الضفة المحتلة. وكذا حينما كانت وزيرة الخارجية في حكومة حزبا الجديد في حينه، «كديما»، برئاسة إيهود أولمرت، فقد كانت «الحارس اليميني المتشدد».

وتذكر لها، في خريف العام ٢٠٠٧، قبل مؤتمر أنابوليس، أنها كانت صاحبة مطلب اعتراف القيادة الفلسطينية بما يسمى «يهودية إسرائيل»، وحينما تسزبت أمور عن مسار المفاوضات بين أولمرت، والرئيس محمود عباس، ومدى عرض أولمرت للانسحاب من الضفة (في حدود ٤٤٪)، هاجمت فوراً عبر وسائل الإعلام مجرد الحديث عن نسبة كهذه.

وحتى حينما كانت ليفني زعيمة المعارضة البرلمانية، وقفت على منصة الكنيست تهاجم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يمينيا، حينما إتهمته بأنه يفتح أبواب مواجهة إسرائيل مع العالم، بينما حينما كانت في حكومة أولمرت، عرفت كيف توطد الاستيطان تحت غطاء المحادثات مع الجانب الفلسطيني، ونضيف إلى كل هذا، مشاركتها في حكومة اليمين المتشددة بزعامة بنيامين نتنياهو في الدورة البرلمانية السابقة.

وبادرت ليفني بنفسها إلى قوانين شرسة، بتوليها وزارة العدل، وبربها قانون الطعام القسري للأسرى المضربين عن الطعام، وتشديد العقوبات على تهمة القاء الحجارة. وقد أقر الكنيست هذين القانونين، في الدورة الصيفية الأولى بعد انتخابات ٢٠١٥، حينما كانت ليفني نائبة في المعارضة، ولكنها تفتيت عن التصويت على القانونين، كي لا تدعم الحكومة من جهة، ولعدم قدرتها على معارضة قوانين أشرفت على بلورتها بنفسها من جهة أخرى.

وقال تقرير للكاتب حاييم ليفينسون في صحيفة «هآرتس» قبل أيام قليلة، إن تحرك ليفني جاء بسبب خلاف بينها وبين رئيس حزب «العمل» غباي، بعد أن أعلن الأخير قبل نحو ثلاثة أشهر، أنه لا يمكن إخلاء مستوطنات في إطار الحل الدائم، وفي حينه وجهت ليفني انتقادا حاد لغباي في مجموعة التواصل «واتس آب»، التي تضم أعضاء الكنيست في كتلة «المعسكر الصهيوني».

وكان غباي قد ظهر في شهر تشرين الأول الماضي، بعد ثلاثة أشهر على انتخابه رئيسا لحزب «العمل»، بمواقف يمينية متشددة، جعله قريبا لحزب الليكود، خلافا للمواقف التي أعلنها عند انتخابه لرئاسة الحزب. إذ أعلن رفضه لإخلاء مستوطنات في الضفة المحتلة، في إطار الحل الدائم، وقيل ذلك أعلن في اجتماع قبل لفرع حزبه في مدينة ديمونة، أنه «ليس وثقا من وجود شريك في الطرف الفلسطيني». وقال «للتقي في الأشهر الأخيرة كثيرا جدا من السياسيين ورجال الامن الذين انشقفوا في المفاوضات مع الفلسطينيين، وأسأل الجميع السؤال التالي: هل يوجد شريك؟ هل يوجد مع من يمكن عقد اتفاق؟ النصف يقولون لا والنصف يقولون نعم. وبشكل مفاجئ فإن الاشخاص ذوي الخلفية الامنية يقولون نعم». وفي حينه ردت ليفني في تصريحات اعلامية قائلت إن تصريحات غباي لا تعبر عن موقفها.

كذلك من مؤشرات التوجهات اليمينية لدى غباي ما ظهر أيضا قبل أكثر من ثلاثة أشهر، حينما قال لمقربين منه إنه يسعى إلى ضم وزير الدفاع السابق موشيه يعلون، إلى حزب «العمل»، في الوقت الذي يستفعل التطرف لدى يعلون، الذي تباهى قبل أيام بأنه هو الذي اغتال القائد الفلسطيني الراحل خليل الوزير (ابو جهاد) في تونس، في منتصف

خبراء في مجال الأمن القومي:

هناك حاجة إلى حوار إسرائيلي - أميركي في ضوء استراتيجيا إدارة ترامب بشأن «أميركا أولا»

يتعلق بالشرق الأوسط.

بداية من المهم التشديد على أن الوثيقة تكشف فجوات في الاستراتيجية الأميركية، ولا تعرض بالتفصيل خطوات محددة يجب على الإدارة القيام بها كي تترجم الاستراتيجية المعلنة إلى أفعال. ومصدر التخوف هو احتمال ألا تُترجم المقاربة المقترحة إلى أفعال، ونتيجة ذلك أن تواصل إيران سعيها لتوسيع نفوذها في المنطقة من دون إزعاج كبير. ومن المتوقع أن يجري درس هذه الفجوة في إطار الحوار بين أذرع الإدارة المتعددة وداخلها فيما يتعلق بالسياسة التي يجب انتهاجها في ضوء مبادئ الوثيقة، وخصوصا على المستوى الاستراتيجي العسكري. ومعنى هذا أنه سيكون لإسرائيل في الفترة المقبلة تأثير في بلورة السياسة الأميركية عمليا.

لذلك ثمة حاجة إلى إجراء حوار وثيق ودائم بين إسرائيل والولايات المتحدة، هدفه بلورة استراتيجية أميركية - إسرائيلية منسقة ضد إيران، تضمن تحقيق المبادئ التي تضمنتها الوثيقة الأميركية، وبالإضافة إلى ذلك الحفاظ على المصالح الإسرائيلية. ويجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية المشتركة اتفاقا بين واشنطن وإسرائيل يركز على مبادئ عملية منسقة في حال حدوث خروقات إيرانية متعددة للاتفاق النووي الموقع بين إيران والدول العظمى (والذي لم تكن إسرائيل طرفا فيه).

هذا الاتفاق الجانبي يجب أن يتضمن الحفاظ على قدرة إسرائيلية مستقلة لمنع إيران من تجاوز العتبة النووية كمخرج أخير. كما يجب إدخال قضايا الجهد الاستخباراتي، وأطر تحسين الاتفاق النووي، ومواجهة مشروع الصواريخ الإيرانية، من ضمن التفاهات التي يجب بلورتها. بالإضافة إلى ذلك، يجب على إسرائيل والولايات المتحدة تنسيق تحركاتهما ضد التهديدات الإيرانية التي لا علاقة لها بالمشروع الإيراني، وبصورة خاصة نشر الإرهاب والسلاح في الشرق الأوسط، والتمركز الإيراني في سورية.

ضمن هذا السياق، من المهم التشديد على أن الرد الأميركي على التهديد الإيراني، كما جرى التعبير عنه في الوثيقة الاستراتيجية التي قدمها الرئيس ترامب، مكتوب بلغة دفاعية، الهدف هو وضع حد للتحركات الإيرانية، أساسا بواسطة إنشاء جبهة تخلق توازن قوى إقليميا. والمقصود هو كبح النشاطات الإيرانية وتقليل ضررها، بالتشسيق مع تعيين إقليميين مؤيدين للاميركيين، كشرط لتحقيق هذه الأهداف. وعمليا، تبقى هذه المقاربة لإسرائيل في جبهة الصراع مع إيران، بينما القدرة على إقامة جبهة إقليمية واسعة مشروطة

بقدره دول الخليج على التعاون، وتحديدا في هذا الوقت الذي يزداد فيه التوتر بينها، في ضوء محاولة السعودية الدفع قداما بسياساتها بطريقة عنيفة ومحاولة فرضها على سائر دول الخليج. علاوة على ذلك، وفي ضوء عدم حدوث تقدم في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين من المتوقع أن تظهر دول الخليج، وبينها السعودية، استعدادا محدودا جدا للتعاون مع إسرائيل. لذا، يجب أن نبحت في الحوار الإسرائيلي - الأميركي بدائل عمليات مشتركة على افتراض عدم القدرة على تحقيق فكرة جبهة إقليمية معادية لإيران.

ثمة فجوة أخرى في الوثيقة الاستراتيجية الأميركية هي عدم وجود سلم أولويات بين الساحات المتعددة. ويوجد تخوف من أنه على الرغم من عدم نية الإدارة الأميركية نقل الاهتمام والموارد من الشرق الأوسط إلى آسيا، فإنها هذا تقدم على ذلك، جزءا ازدياد التهديد الصيني، وازدياد أهمية آسيا المركزية الاقتصادية، والتهديد النووي لكوريا الشمالية. على هذه الخلفية، يتعين على إسرائيل فحص تأثير التنسيق الوثيق مع إسرائيل الاستعدادات الأميركية لتحقيق الاستراتيجية المعلنة في الشرق الأوسط، وإشراك الجانب الأميركي في نتائج هذا الفحص، في أثناء النقاش معه من ضمن إطار التنسيق الاستراتيجي.

ختاما، لا تتطرق الوثيقة الأميركية إلى الدور الأساس الذي تقوم به روسيا في سورية وإلى تصاعد نفوذها في الشرق الأوسط كله. والمقصود هنا قضية أساسية تتعلق بالتنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة، بينما توصف روسيا كخصم استراتيجي للولايات المتحدة يعمل ضد المصالح الأميركية. يتعين على الزعامة الإسرائيلية المحافظة على التنسيق الوثيق مع موسكو بسبب وجودها في سورية واحتمال التصعيد بين إسرائيل وروسيا بشأن سورية، وأيضا بسبب فرص الاستعانة بروسيا من أجل كبح جزء من التحركات الإيرانية في هذه الدولة. لذلك، يجب أن يتضمن الحوار الأميركي - الإسرائيلي معالجة لهذه الدينامية الثلاثية، والتركيز على تنسيق التوقعات بين إسرائيل وواشنطن فيما يتعلق بالسياسة إزاء سورية، وخصوصا إيجاد آليات تساعد في إقناع روسيا باستخدام نفوذها لكبح النفوذ الإيراني في المنطقة.

أكدت ورقة تقدير موقف صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب أن هناك حاجة إلى حوار إسرائيلي- أميركي مكثف من أجل بلورة سبل تحقيق المبادئ التي تضمنتها وثيقة استراتيجيا الأمن القومي التي عرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في أواسط كانون الأول الفائت وجاءت ضمن إطار «استراتيجية أميركا أولا» التي وعد بها ترامب خلال حملته الانتخابية.

وجاء في هذه الورقة التي كتبها اللواء احتياط عاموس يدلين، رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي»، وأفنير غولوب، الباحث في المعهد: في ١٨ كانون الأول ٢٠١٧ عرض الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وثيقة استراتيجيا الأمن القومي لإدارته. وتضمنت الوثيقة بالتفصيل وجهة نظر الإدارة الأميركية في مجال الأمن القومي، والمبادئ الأساسية التي يجب أن توجه عمل الإدارة من أجل تحقيقها. وتمزج الوثيقة الحالية السياسة في الموضوعات الداخلية الأميركية بالسياسة الخارجية، ضمن إطار استراتيجي «أميركا أولا» التي وعد بها الرئيس ترامب خلال المعركة الانتخابية، وعلى الرغم من أن الوثيقة لا تقدم خطة استراتيجية منظمة، فإنها تشير إلى المبادئ المركزية التي توجه الإدارة الأميركية، وتؤكد الحاجة إلى حوار أميركي- إسرائيلي من أجل بلورة سياسية أمنية منسقة في الشرق الأوسط.

بحسب الوثيقة الأميركية، تمتاز الساحة الدولية بالمراسم بين الولايات المتحدة وبين ثلاث مجموعات متعددة من التهديدات: المجموعة الأولى هي الدول العظمى «التصحيحية»، الصين وروسيا؛ الثانية هي الدول «العارقة»، إيران وكوريا الشمالية؛ الثالثة تشمل المنظمات الإرهابية الجهادية، مثل تنظيم «الدولة الإسلامية» والقاعدة، ومن أجل التصاري في هذا الصراع يتعين على الولايات المتحدة الدفاع عن أرضتها ومواطنيها داخل حدودها، والدفع قداما بمصالحها في شتى أنحاء العالم، من خلال الاعتماد على التعاون وتعزيز تحالفاتها مع لاعبين إقليميين يشارطونها مصالح وقيم مشتركة. وبخلاف ما ذكره جزء من منتقدي ترامب، ليس المقصود هنا استراتيجيا انعزالية، بل هي حصيلة رغبة أميركا في التأثير في النظام والسياسة الدوليين بالاستناد إلى الفهم أن المقصود هو مملكة أميركية تنبع من الاعتراف بالدور التاريخي للولايات المتحدة. كما أنه ليس المقصود استراتيجيا تشجيع الحرب واستخدام القوة، بل على وجه التحديد استراتيجيا تشدد على التطلع إلى الاستقرار من خلال تعزيز القوة الأميركية، ونشرها على شبكة تحالفاتها الدولية.

استراتيجية الشرق الأوسط

فيما يتعلق بالشرق الأوسط، تتطرق الوثيقة إلى ثلاثة تهديدات مركزية: تمركز المنظمات الإرهابية في المنطقة وتصدير الإرهاب منها إلى سائر العالم؛ توسع النفوذ الإيراني في المنطقة، وضمن هذا الإطار دعم إيران للإرهاب والتأمر؛ تهديد استقرار سوق الطاقة العالمية.

وتشدد الوثيقة على عدم نية الولايات المتحدة الانسحاب من الشرق الأوسط أو تقليص وجودها في المنطقة. ومعنى هذا الكلام أن الرئيس ترامب لا ينوي الاستمرار في استراتيجية «الانتقال» من الشرق الأوسط إلى شرق آسيا، التي قادها الرئيس الذي سبقه باراك أوباما. بالإضافة إلى ذلك جاء في الوثيقة أن الولايات المتحدة لن تفرض إصلاحات ديمقراطية على أنظمة المنطقة، كما جرى خلال ولاية الرئيس جورج بوش الابن. ومع ذلك، تمت الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ستدعم الأنظمة التي ستقر من تلقاء ذاتها الدفع قداما بإصلاحات، وفي هذا الإطار جرى ذكر السعودية ومصر.

وورد في المذكرة أيضا أن الإدارة الحالية ترفض تقدير الإدارات السابقة بأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني هو عقبة مركزية أمام السلام في الشرق الأوسط. وفي مقابل ذلك، تكرر الوثيقة تقدير الرئيس ترامب بأن إيران هي العامل المركزي في عدم الاستقرار في المنطقة، وأنها ليست جزءا من الحل بل هي جزء من مشكلات المنطقة. وعمليا، ما يجري الحديث عنه هو تبني الحجج الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ذلك، توضع الوثيقة أن حل التهديد الإيراني يكون ضمن إطار تحالف ينشئ جبهة موحدة وواسعة يمكنها أن تخلق توازن قوى إقليميا ضد إيران وإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط. وبسبب الوثيقة يجب على هذا التحالف أن يستند إلى التعاون بين دول الخليج السنّية وأن يتضمن أيضا تعاونا مع إسرائيل. وهذا شرطان لم ينضجا بعد، ومن الصعب التوقع أنهما سينضجان في وقت قريب.

الانكاسات على إسرائيل

تتيح الوثيقة الاستراتيجية الأميركية للزعامة الإسرائيلية تقدير الفرص والتحديات التي تواجهها، والتي من المفترض أن تتأثر بالنظرة العامة الأميركية والسياسة الناتجة منها فيما

إعداد: بروهوم جرياسي

الصادرات الإسرائيلية تجتاز حاجز الـ ١٠٠ مليار دولار!

الصادرات الإسرائيلية تسجل ذروة جديدة في ٢٠١٧* صادرات الخدمات تسجل ارتفاعا بنسبة ١٠٪ بينما صادرات البضائع ارتفعت بنسبة ٣٪ * ٢٥٪ من الصادرات للولايات المتحدة الأمريكية و٣٥٪ لدول الاتحاد الأوروبي و٦٪ للدول الأوروبية أخرى



في صادرات البضائع كما هي حالها في السنوات الأخيرة. كذلك بين التقرير تراجع الصادرات إلى آسيا، على الرغم من الزيارات المكثفة لرئيس الحكومة بنيامين نتانياهو إلى عدد من دول الشرق الأقصى، وتصريحاته بشأن فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي بين إسرائيل وتلك المنطقة، إذ تبين أنه على الرغم من الحديث عن ارتفاع مستوى التبادل التجاري مع الهند، إلا أن الصادرات لها تراجع بنسبة تجاوزت ١٠٪، وكما يبدو بسبب التراجع الحاد في تصدير القطع الإلكترونية.

قال خلال زيارته إلى إسرائيل في شهر أيار الماضي، إنه سيسعى إلى تقليص حجم العجز في الميزان التجاري بين الجانبين الإسرائيلي والأميركي، الذي يميل لصالح إسرائيل.

كذلك حذر تقرير الصحيفة من احتمال تراجع صادرات الأدوية الإسرائيلية، على ضوء الأزمة الاقتصادية التي تواجهها شركة "طيفغ" الإسرائيلية العالمية، التي قررت في الشهر الماضي فصل ١٧٠٠ عامل من مصانعها في إسرائيل، خلال العامين الجاري والمقبل ٢٠١٩. واحتلت "طيفغ" في العام الماضي المرتبة الأولى

أعلن معهد الصادرات الإسرائيلي أن الحجم الاجمالي للصادرات في نهاية العام ٢٠١٧ تجاوز لأول مرة حاجز ١٠٠ مليار دولار، في أعقاب ارتفاع صادرات الخدمات بنسبة ١٠٪، وبلغت ٤٤ مليار دولار، في حين أن صادرات البضائع ارتفعت بنسبة ٣٪، وبلغ حجمها الاجمالي ٥٦ مليار دولار.

وجاءت هذه الاحصائيات على الرغم من أن الغالبية الساحقة من تقارير الصادرات التي ظهرت على مر العام الماضي، كانت تتحدث عن تراجع في صادرات البضائع، ما قد يعني أن التحولات قد طرأت في الأشهر الأخيرة من العام.

وبذلك يكون الحجم الاجمالي للصادرات قد سجل ارتفاعا بنسبة تقارب ٦٪ عما كان في العام ٢٠١٦، حينما بلغ اجمالي الصادرات ٩٤ر مليار، ولكن بزيادة في حدود ١٢٪ عما كان في العام ٢٠١٤، وزيادة بنسبة تقارب ١٠٪ عما كان في العام ٢٠١٢. ولكن الصادرات الإسرائيلية ارتفعت منذ العام ١٩٩٩ وحتى نهاية العام الماضي بحوالي ثلاثة أضعاف.

إلا أن هذه الزيادة التي تحققت في العام ٢٠١٧ خزلت قيمتها وأكثر بالعملية المحلية، بعد تهوي سعر صرف الدولار، منذ مطلع ٢٠١٧ وحتى نهايته، بما يلامس ٩٪. وواصل سعر صرف الدولار أمام الشيكيل التراجع أيضا في الأيام الأولى من الشهر الجاري، وحسب التقديرات فإنه سيستمر في التراجع في هذه المرحلة. ويستدل من التقرير أن ٢٥٪ من الصادرات كانت للولايات المتحدة الأمريكية،

فيما بلغ حجم الصادرات للقارة الأوروبية ٤١٪ من اجمالي الصادرات، إذ كانت حصة دول الاتحاد الأوروبي ٣٥٪ مقابل ٦١٪ لباقي الدول الأوروبية. وبلغ حجم الصادرات إلى القارة الآسيوية ١٨٪ من اجمالي الصادرات. واتجهت ٤٪ من الصادرات إلى دول أميركا اللاتينية، و٢٪ للدول الأفريقية. وقال التقرير إن ١٠٪ من الصادرات توزعت على باقي أنحاء العالم، مثل القارة الأسترالية وكندا والمكسيك وغيرها.

ويحذر تقرير لصحيفة "كالكايسست" الاقتصادية التابعة لصحيفة "يديوت أchronot"، من أن المعطيات ليست وردية إلى هذا الحد الذي يظهريه وزير الاقتصاد إيلي كوهين، لأن الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية تم لجها، وكما يبدو في أعقاب تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي

موجز اقتصادي

تقديرات أولية بارتفاع النمو بنسبة ٣٪

تشير التقديرات الأولية إلى أن النمو الاقتصادي الإسرائيلي حقق في العام الماضي ٢٠١٧ ارتفاعا بنسبة ٣٪، مقابل ٤٪ في العام الذي سبق ٢٠١٦، إلا أن النسبة النهائية للنمو ستوضح أكثر في الشهرين المقبلين، بعد تجميع كافة التقارير ذات الشأن؛ ولكن حسب تقديرات فإنها في نهاية المطاف ستكون في محيط ٣٪، وهي مطابقة تقريبا لتقديرات العام الماضي، التي تراوحت ما بين ٢ر٤٪ إلى ٣ر٢٪.

وحسب تقرير مكتب الاحصاء المركزي، فإن معدل الناتج للفرد الواحد ارتفع في العام الماضي بنسبة ١٪، مقابل نسبة ١ر٩٪ في العام قبل الماضي ٢٠١٦. وبذلك، فإن معدل الناتج للفرد بات ١٤٤ر٥ ألف شيكل، وهذا ما يعادل أكثر بقليل من ٤٠ ألف دولار، وفق معدل سعر الصرف الذي كان في العام الماضي ٣ر٦ شيكل للدولار. لكن معدل الناتج سيكون ٣٧٥٠ بموجب معدل سعر الصرف في العام ٢٠١٦، الذي كان ٣ر٥ شيكل للصر، بمعنى أن ارتفاع القيمة الدلارية لا يعني اقتراب إسرائيل من المستويات في الدول الغنية، وإنما بسبب تدني سعر صرف الدولار الذي لا يتعكس على الاسعار.

ويقول التقرير إن الاستهلاك الفردي في العام الماضي ارتفع بنسبة ٣٪، مقابل ٦ر١٪ في العام ٢٠١٦، وبعد خفض نسبة التكاثر السكاني ١ر١٪ من أصل ٣٪، يكون مستوى المعيشة قد ارتفع بنسبة ١ر١٪، مقابل ٤ر٤٪ في العام ٢٠١٦.

كذلك فإن الصرف العام بمعنى الحكومي ارتفع في العام الماضي بنسبة ٢ر٨٪، مقابل ارتفاع بنسبة ٣ر٩٪ في ٢٠١٦. ويقول التقرير إن الارتفاع في الصرف الحكومي كان أساسا في الصرف المدني العام الذي ارتفع بنسبة ٣ر٧٪، بينما الصرف على الجوانب العسكرية شهد استقرارا.

نتنياهوو يفحص السبل لمواجهة الخفض الضريبي الأمريكي

أقام رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو الأسبوع الماضي طاقما خاصا من ذوي المسؤوليات في المؤسسات المالية الحكومية والخبراء، ليقدم للحكومة خلال ٣٠ يوما توصيات بشأن كيفية مواجهة القانون الذي يبادر له الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والمقاضي بخفض الضرائب على الشركات، إذ أن إسرائيل تتخوف من خروج استثمارات أميركية من الاقتصاد الإسرائيلي عائدة إلى وطنها.

ويهدف القانون الأميركي الذي ينتظر المصادقة النهائية عليه في الكونغرس، إلى عودة الشركات الأمريكية إلى الولايات المتحدة لغرض فتح أماكن عمل جديدة، والهدف أيضا تحفيز المستثمرين في فروع الشركات من دول تشكل دافعا للتهرب الضريبي، علما أن إسرائيل هي واحدة من هذه الدول.

وكان اتحاد الصناعيين الإسرائيلي قد طالب حكومته بالعمل على إبرام اتفاق مع الإدارة الأميركية يمنع التسبب بأضرار للاقتصاد الإسرائيلي جراء خطة خفض الضرائب على الشركات الأمريكية من ٣٥٪ إلى ١٥٪. ويتوقع الاتحاد أن يتسبب التخفيض الضريبي بخروج استثمارات أميركية وأجنبية من الاقتصاد الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة الأميركية. وقال رئيس اتحاد الصناعيين شرافا بروش إن الاقتصاد الإسرائيلي سيتضرر في حال دخلت الخطة الضريبية الأميركية إلى حيز التنفيذ.

وتوجه بروش إلى رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو طالبا منه إبرام صفقة اقتصادية جديدة مع الرئيس دونالد ترامب، وبموجبها تحصل الشركات الإسرائيلية على مكانة خاصة في الولايات المتحدة، لتتمتع بأفضلية في الشروط مقارنة مع شركات الدول الأخرى. وحسب بروش، فإنه يريد أن تعترف الإدارة الأميركية بالاستثمارات الأميركية في إسرائيل كما لو أنها استثمارات في الولايات المتحدة تحصل على ذات نسب الضريبة الأميركية الجديدة في حال تخفيضها، بالإضافة إلى خلق تعاون مشترك بين الجانبين في مسألة الضرائب، وإقامة صناديق أميركية إسرائيلية مشتركة لتساند الصفقات مع الصناعات الحربية.

والأمر الآخر الذي يطالب به بروش هو تقديم تسهيلات أميركية للحصول على تأشيرات العمل للمستثمرين الإسرائيليين، إذ أن هذه التأشيرة بخلاف عن التأشيرة العادية ينتظر طلبها لأكثر من شهر حتى الحصول عليها، كما أنها لفترة عام واحد، وعلى حاملها أن يجددها، بينما التأشيرة السياحية الجديدة تمتد لفترة ١٠ سنوات.

وقد حذر العديد من المحللين والخبراء الاقتصاديين من أن تلحق إسرائيل بركب ترامب، وتخفف الضرائب على الشركات، وقال المحلل إيتان أفريئيل في مقال سابق له في صحيفة "ذي ماركرز" إنه "من المتوقع أن نسمع في إسرائيل أصواتا تؤيد خطة ترامب، وتنتشر تبني أجزاء منها. وسيقولون لنا مثلا إن الشركات الإسرائيلية ومدراء سهيروان إلى الولايات المتحدة الأميركية كي يستفيدوا من الشروط الضريبية الجديدة، ولهذا يجب إجراء تخفيض ضرائب الشركات وأصحاب المداخل العالية أيضا في إسرائيل. وسيقولون لنا إن التخفيض الضريبي لأولئك الذين يخلقون أماكن عمل، هو صيغة اللعب التي تحفز النمو الاقتصادي أيضا في إسرائيل. وسيروون لنا أنه حتى أميركا الفت ضريبة الوراثة، ولهذا يجب سحب هذه الفكرة المتبلورة في إسرائيل كليا" (يقصد فرض ضريبة على الوراثة).

وتابع أفريئيل "إلا أنه أيضا في إسرائيل ظاهرة الامساواة هي من الأعلى في العالم الغربي، ولكنها أقل بقليل من الظاهرة القائمة في الولايات المتحدة. كذلك فإن نجاغة واتجانية العمل لدينا ضعيفة، ومستوى الحصول العلمي المدرسي سيء، بالمقارنة مع دول العالم المتطورة، والصرف المالي على الصحة هو من الأدنى، وإذا ما اتبعنا الطريق الأميركي، فحينها ستتسع ظاهرة الامساواة، وستتدهور الخدمات الاجتماعية أكثر، وستواجه حالة بؤس اجتماعي رهيبية. فهل هذا هو ما نريده؟".

بنك إسرائيل يعلن عن تقليص ٦ آلاف موظف إضافي في البنوك خلال ٣ سنوات

قرار البنك يعني مضاعفة نسبة تقليص عدد الوظائف التي كانت مخططة من ١٢٪ إلى ٢٥٪

القرار يعني إغلاق وظائف بعد الاستقالة الطوعية وفصل عاملين لإغلاق ما يزيد عن ١١ ألف وظيفة

موظفا منذ ٢٠١٣. والبنك الأخير هيبليثومي، ٤ آلاف موظف، أقل بـ ٣٦٠ موظفا عما كان في ٢٠١٣.

وحسب تصريحات بار، فإنه يجب إغلاق ما يزيد عن ١١ ألف وظيفة، عما كان حتى نهاية ٢٠١٦. وفي هذه الحالة، فإن نسبة العاملين الذين سيتم فصلهم من العمل أعلى بكثير مما كان متوقعا، حسب الخطة الأولى لبنك إسرائيل، حينما كان يجري الحديث عن تقليص ١٢٪ من العاملين، على أن تكون بغالبيتها الساحقة من العاملين الذين سيهنون عملهم بفعل الخروج للتقاعد أو الاستقالة الإرادية. والسبب الأساس الذي يدفع إلى تقليص أعداد الموظفين، هو السعي لتقليص نفقات البنوك في مجال الرواتب، خاصة ضوء تطوير الشبكة التكنولوجية في البنوك، كي يتم تقليص المعاملات أمام الموظفين، وبضمن ذلك تطوير الخدمات عبر شبكة الانترنت والاتصالات الهاتفية.

في العام الماضي ٢٠١٦، كان إما الخروج إلى التقاعد، أو بالاستقالة الطوعية، وبلغ عدد هؤلاء وحدهم ١٨٤٠ موظفا، من أصل ما يزيد عن ١٩٠٠ وظيفة تم اغلاقها. وأضاف التقرير أنه حتى منتصف العام الجاري ٢٠١٧، انخفض حجم الصرف على الرواتب في البنوك الخمسة بنحو ٢٠٠ مليون شيكل، وهو ما نسبته ٢ر٢٪ من حجم الصرف على الرواتب، مقارنة بذات الفترة من العام الماضي ٢٠١٦.

وكان عدد العاملين في البنوك قد تقلص بين العامين ٢٠١٣ و٢٠١٥ بما يزيد عن ٢٨٠٠ موظف، وأكبر بنك من حيث التسفير، حسب معطيات منتصف العام الجاري، هو بنك ليثومي، الذي لديه ١٢ ألف وظيفة، أقل بحوالي ٥٠٠ وظيفة مما كان في العام ٢٠١٣، ثم بنك "هپوعليم" وهو أكبر البنوك الإسرائيلية ويعمل فيه ١١ ألف موظف، أقل بـ ١٣١٠ موظفين مما كان في ٢٠١٣. ثم بنك ديسكونت، ثالث البنوك الإسرائيلية، ويعمل فيه ٩ آلاف موظف، أقل بألف موظف عن قبل ثلاث سنوات. ثم بنك مزراحي طفحوت الذي يعمل فيه ٦ آلاف موظف، بزيادة ٢٤٠

أعلنت مراقبة البنوك في بنك إسرائيل المركزي د. حيدفا بار، الأسبوع الماضي، أن على البنوك التجارية أن تطلق ٦ آلاف وظائف أخرى حتى نهاية العام ٢٠٢٠، ما يعني مضاعفة الهدف الذي تم الإعلان عنه في نهاية العام ٢٠١٦، وهو تقليص ١٢٪ من عدد الموظفين في البنوك، حتى نهاية العام ٢٠٢٠، ولكن ما تعلنه بار حاليا سيسعني تقليص ٢٥٪ من عدد الوظائف الذي كان قائما مع نهاية العام ٢٠١٦.

وكان بنك إسرائيل المركزي قد أطلق في العام ٢٠١٦، خطة لتقليص أعداد الموظفين في البنوك الخمسة الكبرى حتى العام ٢٠٢٠ بنسبة ١٢٪. إذ أنه مع نهاية العام ٢٠١٦، بلغ عدد الموظفين في البنوك الخمسة ٤٣٧٧٥ موظفا، بمن فيهم العاملون في فروع للبنوك في دول عدة في العالم، وأساسا في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا.

وحسب تقرير سابق، فإن الغالبية الساحقة من الموظفين، الذين انهموا أعمالهم

الفساد الأضخم - صفقات بين رأس المال والسياسيين!

ثمة صفقات "فساد صغير" بمال "صغير" تصل إلى المحاكم وبالمقابل صفقات ضخمة تتعلق بالاقتصاد وتدر أرباحا طائلة على حيتان المال لكنها تبقى في إطار "الأخلاقيات" ولا تصل إلى الحيز الجنائي والمحاكم

اتفقوا مع الحكومة على مستويات وحجم الضريبة وشكل احتكار حقول الغاز، فإن هذا كان صفقة بين رأس المال والسلطة الحاكمة.

وليس دائما سارت الأمور على ما يرام، فالمستثمرون كانوا بحاجة لتجنيد رئيس الحكومة وزير الطاقة إلى جانبهم، وكان من الضروري إزاحة المسؤول عن الاحتكارات في وزارة المالية من منصبه، وإزاحة مسؤولين آخرين. وقد تم عمل أساس في وسائل الإعلام، من أجل التأثير على الرأي العام، وإلى جانب هذا مواجهة انتقادات المحكمة العليا، وفي نهاية المطاف تم إبرام الصفقة، وبها هو الغاز موجود، والصفقة التي أبرمت مع شركة الكهرباء الحكومية تثير أسئلة استفراب كثيرة، والمستثمرون سوقوا صفقات الغاز في البورصة، وتم استغلال الامتيازات الضريبية، والمال وصل إلى حسابات المستثمرين.

وهذا هي الحال في صفقات كثيرة أخرى، تكون الدولة طرفا فيها، من خلال السياسيين وكبار المسؤولين، وبطبيعة الحال مع المستثمرين الكبار، كذلك الامتيازات الضريبية الضخمة جدا، التي تم منحها لشركة "طيفغ"، وهي القضية التي تقف الآن العليا، وفي نهاية المطاف تم إبرام الصفقة، وبها هو الغاز موجود، والمستثمرون سوقوا صفقات الغاز في البورصة، وتم استغلال الامتيازات الضريبية، والمال وصل إلى حسابات المستثمرين.

وهذا هي الحال في صفقات كثيرة أخرى، تكون الدولة طرفا فيها، من خلال السياسيين وكبار المسؤولين، وبطبيعة الحال مع المستثمرين الكبار، كذلك الامتيازات الضريبية الضخمة جدا، التي تم منحها لشركة "طيفغ"، وهي القضية التي تقف الآن العليا، وفي نهاية المطاف تم إبرام الصفقة، وبها هو الغاز موجود، والمستثمرون سوقوا صفقات الغاز في البورصة، وتم استغلال الامتيازات الضريبية، والمال وصل إلى حسابات المستثمرين.

وهذا هي الحال في صفقات كثيرة أخرى، تكون الدولة طرفا فيها، من خلال السياسيين وكبار المسؤولين، وبطبيعة الحال مع المستثمرين الكبار، كذلك الامتيازات الضريبية الضخمة جدا، التي تم منحها لشركة "طيفغ"، وهي القضية التي تقف الآن العليا، وفي نهاية المطاف تم إبرام الصفقة، وبها هو الغاز موجود، والمستثمرون سوقوا صفقات الغاز في البورصة، وتم استغلال الامتيازات الضريبية، والمال وصل إلى حسابات المستثمرين.

وهذا هي الحال في صفقات كثيرة أخرى، تكون الدولة طرفا فيها، من خلال السياسيين وكبار المسؤولين، وبطبيعة الحال مع المستثمرين الكبار، كذلك الامتيازات الضريبية الضخمة جدا، التي تم منحها لشركة "طيفغ"، وهي القضية التي تقف الآن العليا، وفي نهاية المطاف تم إبرام الصفقة، وبها هو الغاز موجود، والمستثمرون سوقوا صفقات الغاز في البورصة، وتم استغلال الامتيازات الضريبية، والمال وصل إلى حسابات المستثمرين.

(عن "ذي ماركرز" - بتصرف)

جنائين، ثم يجدون حولا لاداعية لتبييض المدفوعات. وحسب الشبهات لربما من خلال متجر محلي للأثاث وهذا يتم تحويل الأموال. ولا حاجة لخبرة قضائية، أو شهادة بفسلفة الأخلاق من أجل فهم الفساد.

أيضا حينما حصل رئيس الحكومة إيهود أولمرت، الذي سبق بنيامين نتانياهو في المنصب، على مغلطات فيها عشرات آلاف الدولارات، من أجل خدمة مصالح أحد ما، وهي أموال تم وضعها في خزنة سكرتيرته من دون تسجيل، فلنا فهم فورا ما الذي جرى وأين الفساد. ولهذا، إذا فجأة تزامت أحداث كهنه نذفة واحدة، فإن الشعور الفردي والعالم هو أن الفساد يستفحل بشكل كبير جدا.

وحقيقة تراكم التحقيقات الحالية، بما تشمله من شبهات ضد شخصيات سياسية وعمامة، تخرج كل نهاية أسبوع آلاف الناس من بيوتهم إلى المظاهرات التي تجري في تل أبيب وبيتج تكفا، وحتى وإن كان الكثير منهم تابعين لمعسكر سياسي، يعارض سياسة بنيامين نتانياهو، فإن ألفا آخرين يتظاهرون في الشوارع أساسا ضد ظاهرة علاقة رأس المال بالسلطة.

لكن هذه الحالات، التي نعرضها هنا، تتعلق بمبالغ صغيرة، وبعمليات مكشوفة، في المقابل فإن الفساد الأكبر حقيقة هو المتعلق برأس المال، الأكثر تعقيدا، والذي يتركز في صفقات ضخمة، لدرجة أنه يكون صعبا بدرجة أكبر نقلها من المجال الأخلاقي إلى المجال الجنائي.

وهاكم نموذجا صغيرا، لنفترض أن وزيراً أو رئيس حكومة يستضيف بشكل دائم في بيته رجال أعمال، بمن فيهم من تؤثر قراراته على مصالحهم، وهم يعجبون بلوحات تعلق على جدران بيته رسمتها زوجته، ويقررون شراءها؛ فهل هذا فساد؟ هل تم هنا دفع رشوة؟ هل هذه صفقة بين أصحاب رأس مال ومسؤول؟ وهل إعجاب الأثرياء بلوحات فنية هي قضية جنائية؟ الجواب الأخلاقي واضح جدا، ولكن باقي الأسئلة ستبقى من دون رد. في هذه الحالة التي حصلت فعلا (الكاتب يقصد قضية أولمرت)، لم يتم فتح تحقيق ولم يتم تقديم لائحة اتهام.

لكن هذه أيضا حالة مال قليل، ومناورة ليست ذكية إلى هذا الحد. فالمال الكبير في الصفقات بين كبار أصحاب رأس المال والسلطة، لا يتم الاتفاق عليه في المطاعم، ولا في البيوت، ولا من خلال مغلطات نقود. الصفقات الكبيرة يبرمها أشخاص جديون، بعد جلسات عديدة بمشاركة مكاتب محاميين كبيرة، وهناك يتردون كلهم بدلات وربطات عنق، بينما السكرتيرات يقدمن في كل ساعة قهوة بجودة عالية، وكلهم يتسمنون ويشعرون براحة، لأن الصفقة قانونية.

قسم من الصفقات الكبيرة في الاقتصاد تابعة لهذه الفئة. فحينما حصل محامو شركتي نوبل إنرجي ومجموعة "ديلك" التي يملكها يتسحقا، تتسوقا، على حقوق التنقيب (عن الغاز) دون دفع مقابل المساحة البحرية، عند شواطئ إسرائيل، ولاحقا

بقلم: إيتان أفريئيل

القائمة الإسمية لأعضاء الحكومة والكنيست، ورؤساء وأعضاء المجالس البلدية والقروية، ورجال الأعمال، المتورطين بتحقيقات الفساد في إسرائيل في هذه الأيام، تكاد تشكل تقريبا دليلا تلفونيا، وبالإمكان أن تقدم للقارئ تفسيراً للشعور بالمتعاض، والتوصل لاستنتاج بأننا في فترة سيئة، في جبهة مكافحة علاقة رأس المال بالسلطة. لكن في حين أن المتعاض مفهوم، فإن الاستنتاج الخاطئ هو أن ظاهرة علاقة رأس المال بالسلطة قائمة عندنا منذ وقت طويل، ولها ألوان وأنواع وأشكال عديدة، بينما طابع وكثرة التحقيقات العلنية الجارية هو الجديد في هذه الظاهرة.

لماذا؟ لأن المشكلة الأولى هي أن الفصل بين الفساد الجنائي، كالذي من شأنه أن يوصل الشخص إلى قصص الاتهام، وبين الفساد العام وعلاقة رأس المال بالسلطة، هو أن الأخير لا يؤدي إلى المحكمة عادة؛ وذلك بفضل الذق في التعامل مع القانون، بشكل يبقية خارج النطاق الجنائي. والمشكلة الثانية، هي أن الجمهور لا يعرف التفاصيل، وهو يفهم بشكل طبيعي الفساد البسيط، الذي يعرفه في السوق والشارع، ولكن فلتت من معرفته كليا الصفقات الضخمة بأضعاف، التي يتم إبرامها في غرف جلسات الشركات والوزراء وكبار المسؤولين والمحامين الذين يملكونهم. حينما يتلقى رئيس الحكومة السيجار والشمبانيا، بمئات آلاف الشواكل، من رجل أعمال ثري جدا، مقابل مساعدته في بلورة اسم في السوق ذي هيبية، وفي أن تكون له شبكة علاقات دافئة مع سلطة الضرائب، وبعض الهسس بشأن مصالحه الخاصة في أذان كبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، فسنفهم الفساد والصفقات التامرية. ولكن حتى في هذه الحال، فإن الأمر لن يكون محسوما كليا، طالما أن الأمر لا يتجاوز الخط نحو المخالفة الجنائية.

ورئيس الحكومة بنيامين نتانياهو يدعي بطبيعة الحال أن الأمر لم يتعد الخط الجنائي، ويقول: "مسموح الحصول على هدايا من أصدقاء"، وبحسب اعتقاده، من الطبيعي أن يكون مسموحا بتقديم المساعدة بين الجنين والأخر، نظرا إلى أن الأصدقاء يساعدون بعضهم. وكما يبدو فإن بحورته وجهة نظر من محام كبير، حول قانونية شبكة العلاقات هذه. وستحتاج النيابة العامة والمستشار القانوني للحكومة أن يقررا من هو الصادق؛ رئيس الحكومة أم الأخلاقيات والعقل المستقيم؟.

وحينما يحصل رئيس الائتلاف المستقيل دافيد بيتان، ورؤساء بلديات، ومسؤولون كبار في المجالس البلدية على ملايين الشواكل من مقابلين ومباردين، من أجل حصول المقاولين على اراض وتراخيص بناء، فحينها نكون قد فهمنا الفساد بالشكل الدقيق، وكيف يعمل. فالنتيجة تولى في مطعم محلي، ويتم إبرام الصفقة، ثم تبدأ ضغوط على من هم عالقون بالديون، ولربما أيضا تهديدات من

حركة رفض الخدمة العسكرية محدودة لكنها تثير قلقا سياسيا وعسكريا!

*** ٦٣ شابا إسرائيليا يجاهرون برفضهم الخدمة العسكرية ضمن رسالة "الطلاب الثانويين" السنوية* ننتياهو وأيرزنكوت يعتبران الظاهرة خطيرة* قيادة الجيش تضع برنامجا تعليميا لتحفيز طلاب المرحلة الثانوية على الالتحاق بوحدة الاستخبارات العسكرية "٨٢٠٠"* خلال العام الماضي انتحر ١٦ عسكريا***



(أ.ب.)

جنود الاحتلال في مهمة قمع مدنيين: مشهد من الخليل.

وقد تفجرت قضية هذه الوحدة الاستخباراتية، على مستوى الرأي العام، حينما كشف نحو ٤٥ عسكريا من الضباط والجنود، قبل أكثر من ثلاث سنوات، عن أساليب عمل هذه الوحدة، برسالة جماعية، أعلنوا فيها برفضهم الاستمرار في الخدمة في هذه الوحدة (اقرأ عنها في مكان آخر من هذه الصفحة).

١٦ جنديا انتحروا خلال ٢٠١٧

صدرت في الأيام الأخيرة إحصائيات عن الجيش، أبرزها أن عدد العسكريين الذين انتحروا وهم في الخدمة العسكرية في العام الماضي ٢٠١٧، بلغ ١٦ جنديا، وفي السنوات الثلاث التي سبقت كان عدد المنتحرين ١٥ جنديا سنويا، وهذا يعد عددا قليلا قياسا بسنوات التسعين، حينما كان ينتحر سنويا ما بين ٣٥ إلى ٤٠ عسكريا.

ويقول الجيش إنه اتخذ سلسلة من التدابير لمحاصرة الظاهرة، من بينها كشف مبكر للجنود والضباط الذين يصابون بالاكتئاب، ووضعهم في بيئة مشجعة، وزيادة كبيرة في أعداد الأطباء والمستشارين النفسيين، ويقول التقرير إن المنتحرين كانوا ١٥ رجلا وشابة واحدة، وإن ١٣ من المنتحرين كانوا ضمن الخدمة الإلزامية، بالإضافة إلى ضابطين في الجيش النظامي، وجندي في الاحتياط.

وحسب تقرير الجيش، فإنه في العام الماضي قتل ٥٥ عسكريا، من بينهم ١٦ انتحروا، و٩ في عمليات عسكرية أو عمليات تجريبية، و٩ جنود بظروف صحية، وقتل جنديان خلال تدريبات عسكرية، و٩ جنود في حوادث طرق خلال اجازاتهم، و٤ بحوادث طرق خلال الخدمة، و٩ خلال معلمهم العسكري، وفي حوادث ناجمة عن قلة اليقظة والأمان.

الأخر. في الواقع الذي يكون للجيش قيمة عليا في المجتمع، نحن نخرج ونرفض المفاهيم الذي تفضل الحرب والنزاع على الصلح والسلام، وفي رفضنا هذا نحن نعبر عن معارضتنا للأيديولوجية العسكرية".

وتابعوا في رسالتهم أنه "من شهدادات جنود ومسؤولين كبار في الجهاز الأمني، تعلمنا بأن إمكانية التغيير لن تأتي من هناك، وأن واقع الاحتلال يمنع منا أن نغير من الداخل، إن القوة لتغيير الواقع غير موجودة عند الجندي الوحيد وإنما عند كل الجهاز ككتلة واحدة، وإن الذنب أيضا هو ليس ذنب الجندي الوحيد وإنما عند الجيش والحكومة. نحن نطالب بتغيير هذا الجهاز ولن نتعاون معه ما دام يسعى لتحقيق أهداف تتعارض مع ضمائرنا".

وشدد الموقعون على الرسالة على أن ثمة "سنوات من السيطرة العسكرية على المجتمع الفلسطيني ولا نهاية قريبة لهذا، وهناك شعب بأكمله يقبع تحت التحريض المماسس والموجه ضد الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، ونحن هنا، شباب في عمر التجنيد من مناطق مختلفة في البلاد ومن خلفيات مختلفة، نرفض أن نصدق جهاز التحريض هذا، نرفض أن نشارك في ذراع القمع والاحتلال الحكومي، نحن نرفض التجنيد والخدمة العسكرية لالتزامنا بقيم السلام، العدل والمساواة، ومن معرفتنا أن هناك واقعا آخر نستطيع خلقه سويا، ومن هنا نحن نتوجه لأبناء جيلنا ونطلب أن يسالوا أنفسهم، هل الخدمة العسكرية تحقق فعلا هذا الواقع؟"

قلق حكومي وعسكري

وقد هاجم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورئيس أركان الجيش غادي أيرزنكوت، الشبان والشابات رافضي الخدمة العسكرية الإلزامية، واعتبر نتنياهو ظاهرة الرفض "بالغة الخطورة"، فيما اعتبرها أيرزنكوت تحديا للجيش والحكومة، وكان ليبرمان قد وصف الراضين في وقت سابق بأنهم "خونة".

وقال نتنياهو في جلسة حكومته الأسبوعية "إنني اعتبر ظاهرة التهرب من التجنيد في صفوف الجيش من قبل أي جهة كانت أمرا في بالغ الخطورة مع أن هذه الظاهرة لا تخص سوى مجموعة هامشية بسيطة".

وقال أيرزنكوت في تصريحها نشرتها صحف إسرائيلية "إن رسائل الطلاب الثانويين، التي تظهر من حين إلى آخر، تخلق مشكلة صعبة، وأريد القول من جديد إن الجيش لم يختر أن يكون حاكما على يهودا والسامرة (الضفة)، والجيش يتلقى التعليمات من الحكومة، ومن يتحدث عن القيم، فليتحفظ ويطبق هذه القيم من خلال خدمته العسكرية. فالرفض من هذا النوع، وهو رفض جماعي، هو تحد للمجتمع والجيش والحكومة".

وقالت حركة "رافضات" الداعمة لرافضي الخدمة العسكرية، إن ردود فعل قادة الحكومة والجيش، تعبر عن حالة فزع لديهم من الظاهرة الأخذة بالتوسع، وقالت الحركة "إنه في نهاية المطاف فإن الاحتلال سيسيقت، كما هو حال كل احتلال".

وقالت المحامية نوعا ليفني، الناشطة والداعمة لحركة رفض الخدمة العسكرية، إن عملية غسيل الدماغ التي تقوم بها المؤسسة الحاكمة اليمينية، لا تتجج بشطب حركة الرفض للاحتلال وجيشه، وفي العامين الأخيرين، بادرت مع نشيطات وناشطين، إلى إقامة حركة داعمة لرافضي الخدمة العسكرية، وخاصة أولئك الذين تفرض عليهم أحكام بالسجن، وأطلقنا عليها اسم "حركة رافضات"، وأضافت: إنني أشعر باعتزاز في مرافقة هؤلاء الراضين أمام المحاكم العسكرية، وفي حركة التضامن والدعم لهم.

وقال الشاب هيلل غورمي، الذي وفق الفحوصات جسمه ملائم للوحدات القتالية الخاصة، وقد وقع على رسالة الراضين، إنه لا يخاف من الهجوم واسع النطاق المنتظر ضده وضد رفاقه، بسبب التوقيع على الرسالة، "ونشر الرسالة بما تحمل من مضامين، أهم بكثير من حسابات رد الفعل علينا".

تذكير

عشرات جنود وضباط وحدة ٨٢٠٠: نرفض الاستمرار في تشكيل أداة لقمع الفلسطينيين وتكريس الاحتلال العسكري!

وتسيطر هذه الوحدة، حسب المعلومات المنشورة في وسائل الإعلام، على عدد من القواعد العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي وتحمل المسؤولية العسكرية المباشرة عنها، تعمل جميعها في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية، أشهرها القاعدة التابعة لها في "موقع حرمون" (جبل الشيخ) بينما تقع قاعدتها المركزية في "منطقة غيلوت" في مدينة رامات هشارون في وسط إسرائيل.

وتشتهر هذه الوحدة، أيضا، علاوة على كل ما ذكر وأشياء أخرى عديدة، بأنها تستخدم أحدث التقنيات في مجال الاتصالات وهذا ما يجعل خريجيهما يحتلون المواقع المتقدمة في صناعة صناعات "الهيا تك" في إسرائيل ودول أخرى من العالم.

"لن نبقي أداة لتكريس الاحتلال!"

وكانت صحيفة "يديעות أchronوت" وموقعها على الشبكة قد كشفت عن هذه الرسالة يوم تسليمها إلى الجهات الرسمية المعنية بها. ويؤكد الجنود والضباط الموقعون على هذه الرسالة (٣) جنديا وضابطا قرارهم رفض "المشاركة في عمليات ضد الفلسطينيين" من خلال الخدمة مستقبلا في هذه الوحدة، وذلك لأسباب ضميرية نظرا لأنهم "يرفضون الاستمرار في تشكيل أداة لمواصلة وتعميق الحكم العسكري في المناطق (الفلسطينية) المحتلة"، خاصة وأنهم قد أدركوا، من خلال خدمتهم العسكرية، أن "الاستخبارات تشكل جزءا لا يتجزأ من منظومة السيطرة العسكرية على المناطق".

وإلى جانب نص الرسالة نفسها، نشرت "يديעות أchronوت" تصريحات وإفادات بعض الجنود الموقعين على هذه الرسالة، من بينهم (ن)، الذي أدى خدمته العسكرية في إحدى القواعد العسكرية التابعة لهذه الوحدة وكان مسؤولا عن "الساحة الفلسطينية"، إذ قال: "كجندي في الوحدة ٨٢٠٠، شاركت في جمع معلومات عن أشخاص متهمين بالمساس بإسرائيليين، بمحاولات المماسس بإسرائيليين وبالريغة في المماسس بإسرائيليين، فضلا عن جمع معلومات عن أشخاص أربياء تماما لا ذنب لهم سوى أنهم يثيرون اهتمام الأجهزة الأمنية لأسباب مختلفة، لا سبيل لديهم لمعرفةا". ويضيف (ن): "كل إنسان فلسطيني معرض للمراقبة الدائمة، غير المنقطعة، من دون أية حماية قانونية / قضائية.... جنود

الرسالة التي كشف النقاب عنها في إسرائيل (أوائل أيلول ٢٠١٤) ليست كباقي الرسائل، لا من حيث مضمونها ولا من حيث واضعها والموقعين عليها ولا من حيث وقعها وتأثيرها، ولذلك كانت الأصداء وردود الفعل على ما يجري أيضا غير عادية، بل استثنائية، سواء على صعيد المحاولات السلطوية الرسمية، السياسية والعسكرية، "إسكاتها"، أو على صعيد تأكيد مدى جديتها وعمق إسقاطاتها المستقبلية المحتملة.

وليس من المبالغة في شبي، بالتأكيد، تناول هذه الرسالة ومحاوله تلمس مفاعيلها من باب كونها غير مسبوقه على الإطلاق. فهي صادرة عن مجموعة تعد العشرات (٣) بالتحديد) من جنود وضباط الاحتياط في "الوحدة ٨٢٠٠"، التي تعتبر "درة التاج" في سلاح الاستخبارات الإسرائيلي ("شعبية الاستخبارات العسكرية" - "إمان"). إحدى وحدات النخبة الأهم والأبرز في الجيش الإسرائيلي، فضلا عن كونها الوحدة الأكبر من بين جميع وحدات الجيش الإسرائيلي وتشكيلاته العسكرية المختلفة، ليس فقط من حيث عدد الجنود والضباط فيها بل ومن حيث الموارد والإمكانات المرصودة لها والموضوعة تحت تصرفها، والرسالة هذه هي الأولى من نوعها منذ تشكيل هذه الوحدة وتأسيسها، منذ ما قبل قيام دولة إسرائيل، حسبما يفيد التاريخ العسكري الإسرائيلي.

"والوحدة ٨٢٠٠" (يلفظ الاسم: ثمانية مئتان) هي وحدة جمع المعلومات الاستخباراتية في المجال المسمى باللغة المهنية "استخبارات الإشارات" وفك الرموز والروايميز (الشفيفرات) وهي تعرف، في وسائل الإعلام والمنشورات العسكرية، بأنها "الوحدة المركزية لجمع المعلومات" بما يشمل: المكالمة الهاتفية، الرسائل النصية القصيرة، الفاكسات وما إلى ذلك من طرق الاتصال هذه، وهذا الاسم هو الرابع الذي تحمله هذه الوحدة منذ تأسيسها، وقد أطلق عليها في تشرين الأول من العام ١٩٧٣. وكان هذا (٨٢٠٠) رقم برديها العسكري آنذاك. - بعد وقوع أحد ضباطها، يدعى عاموس ليفنيزيرغ، سوية مع ١٣ آخرين من زملائه في الوحدة، أسرى في أيدي الجيش السوري خلال حرب تشرين الأول ١٩٧٣، وقيل لاحقا إنه زود أسريه بمعلومات سرية كثيرة وخطيرة عن الجيش الإسرائيلي. أما الأسماء الثلاثة السابقة التي كانت تحملها الوحدة فهي: "ش. م." (شירות موديعين ٢ / خدمات استخباراتية ٢)، ثم "الوحدة ٥١٥" (خمس وربع)، ثم "الوحدة ٨٤٨" (ثمانية أربعة ثمانية).

وقال غورمي «إننا نرفض الخدمة في الجيش، من منطلق التزامنا بالسلام، ومن خلال سعينا إلى تغيير الواقع الحالي وخلق واقع جديد. إننا ندعو كل أبناء جيلنا لأن يسالوا أنفسهم ما إذا الخدمة العسكرية تخدم تغيير الواقع؟».

وأعلن المبادرون أنهم سيتواصلون مع شابات وشبان آخرين لجمع المزيد من التوقيعات، في حين تجري تقريبا أسبوعيا ظاهرة قبالة السجن العسكري، تضامنا مع الشاب متان هيلمان، الذي يقبع في السجن منذ حوالي ٥٠ يوما لرفضه الخدمة العسكرية.

تحفيز الطلاب للخدمة في المخابرات

وفي سياق متصل يوضح مدى سعي المؤسسة الحاكمة لسكسة المجتمع الإسرائيلي، قال تقرير لصحيفة «كالكاليسست» التابعة لصحيفة «يديעות أchronوت»، إن قيادة الجيش وضعت مع وزارة التربية والتعليم برنامجا تعليميا، يسعى إلى تحفيز طلاب متميزين في المرحلة الثانوية، ليلتحقوا ضمن خدمة الإلزامية ولاحقا، بوحدة الاستخبارات العسكرية، المعروفة بكنية «٨٢٠٠».

ويجري الحديث عن الوحدة «٨٢٠٠» في جهاز المخابرات العسكرية في جيش الاحتلال، التي كثيرا ما تتباهى بها إسرائيل وجيشها، نظرا لحجم انتشارها، وآليات التتمس والتجنس التي تستخدما، وهذه الوحدة توجه الطائرات والأجهزة الأخرى، ساعة تنفيذها جرائم الاغتيال، إضافة إلى مهمات أخرى. ويرتبط عمل الوحدة بالتقنيات العالية «الهائتيك»، ومن أبرز المغريات للطلاب، أنهم سيتعلمون لغرض عملهم في الوحدة، المواضيع ذات الصلة بالتقنيات العالية، مقابل معلم لسنوات في الوحدة، ثم تكون فرصهم هي الأكبر للانخراط في سوق العمل في مجالات التقنيات العالية.

الوحدة أو النيل من وحدتها وتماسكها وقوتها.

وبرز، من بين الردود، بشكل خاص، الرسالة المضادة التي وجهها نحو ٢٠٠ شخص، جنودا وضباطا (في الاحتياط)، من خريجي هذه الوحدة، إلى كل من رئيس الحكومة، نتنياهو، ورئيس أركان الجيش، بيني غانتس، وغيرهما يعربون فيها عن رفضهم لرسالة الراضين، بل "صدمتهم، أشمئزأهم وتصلهم من هذه الرسالة وخجلهم الشديد بالموقعين عليها".

ويؤكد هؤلاء في رسالتهم رفضهم القاطع لأي رفض لتأدية الخدمة العسكرية، بشكل عام، وفي هذه الوحدة تحديدا، بشكل خاص، معلنين أنهم "سيواصلون المثول لتأدية الخدمة الاحتياطية، متى استدعت الحاجة ذلك"، ثم "نفي" اصحاب هذه الرسالة أن تكون هناك "ممارسات غير أخلاقية تنفذها الوحدة ٨٢٠٠"، كما أكد الراضون في رسالتهم.

وقال (ل)، أحد الموقعين على رسالة الرد والتصل هذه، في تصريحات لصحيفة "يديעות أchronوت" "إن الخطوة التي أقدم عليها الراضون "خطيرة جدا"، مضيفا أنهم "قدأعدوا جادة الصواب، إذ أرادوا إبلاغ العالم كله بما يجري في داخل وحدة سرية جدا، طمعا ببعض الربح السياسي، لا بغية الإصلاح".

وردا على الرسالة المضادة هذه، عاد الراضون إلى تأكيد موقفهم موضحين أن "قرار الرفض وإصدار رسالة علنية جاء بعد مخاض طويل وقاس... بعضنا طرح القضايا الواردة في الرسالة أمام القادة العسكريين المسؤولين في الوحدة وحاولنا طرح الأسئلة، لكننا قولنا بالصمت، للأسف الشديد... نحن لا ننكر دور الوحدة ٨٢٠٠ الهام في المحافظة على أمن مواطني إسرائيل، لكن السنوات الطويلة التي قضيناها في هذه الوحدة أثبتت لنا، بصورة حازمة لا شك فيها، أن مهمات هذه الوحدة وممارساتها في المناطق (الفلسطينية) تجاوزت ضرورات الدفاع عن النفس... ونحن لا نقصد بهذا مهمات عينية محددة، بل تعريف مهمات الوحدة بصورة جذرية، أساسية وشاملة، فالأعمال التي تقوم بها الوحدة في الساحة الفلسطينية هي جزء لا يتجزأ من منظومة السيطرة العسكرية على الفلسطينيين، مما يجعلنا نرى في هذه الوحدة أداة لقمع الفلسطينيين، لا سيما في ضوء هؤولاء أنهم أرادوا الكشف عن أسمائهم وتفصيلهم كلها لكن المسؤولين عن "الأمن الميداني" في الأجهزة الأمنية منعهوم من ذلك، رغم أن أسماعهم الحقيقية الكاملة بقيت مثبتة على الرسالة، التي وجهت

محور خاص: واقع الإكراه الديني في إسرائيل

مع انتهاء ٢٠١٧: تفاقم مظاهر تدين الحيز العام في إسرائيل!

تشير آخر الخطوات التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى أنها ماضية نحو تعزيز طابع إسرائيل الديني في بعده الأرثوذكسي، مما يحوّلها إلى دولة يهودية أرثوذكسية. وساهمت في ذلك مجموعة من القوانين والسلوكيات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في المجال العمومي وفي سياساتها بشكل عام.

وينعكس تفاقم تدين المجال العمومي في إسرائيل على علاقة الدين والدولة من جهة، وعلى تصديق تفاهات الوضع القائم التي صاغها دافيد بن غوريون بعيد تأسيس دولة إسرائيل، كما يعكس على نغز الشارع العلماني في إسرائيل، ويؤدي إلى إعطاء مجموعة صغيرة في المجتمع الإسرائيلي إمكان التحكم والهيمنة على المجال العمومي وعلى نمط الحياة في المجتمع الإسرائيلي، كما أنه يساهم في تآزم علاقات إسرائيل مع المجموعات المتدينية في العالم ولا سيما في الولايات المتحدة والتي غالبها لا ينتمي إلى التيار الأرثوذكسي.

ويعتقد البعض أن تعزيز طابع إسرائيل الديني في بعده الأرثوذكسي ينطوي على تأثير ذي جانب استراتيجي وتحديدا في كل ما يتعلق بعلاقات إسرائيل مع يهود العالم، وهذا ما يستدعيه بالتأكيد الأيام المقبلة.

ومع أن دراسة عدد المتدينيين في إسرائيل ومفاهيم الديمغرافية تعتبر من القضايا المختلف عليها في إسرائيل، وهناك تقديرات مختلفة لعدد المتدينيين في إسرائيل، وتحديد صفة المتدين عموماً، إلا أن هناك اتفاقاً على أن ثمة ازدياداً في نسبتهم السكانية في المجتمع اليهودي. وتؤدي التحولات الديمغرافية في صفوف المتدينيين والمحافظين إلى زيادة قوة الأحزاب الدينية واليمينية، فالمتدينون وخاصة المحافظين منهم يصوتون للأحزاب الدينية، أو الأحزاب اليمينية القومية، بينما يميل العلمانيون أو غير المتدينيين للتصويت لأحزاب اليسار أو الوسط.

وزاد تأثير المتدينيين عموماً وأبناء الصهيونية الدينية خصوصاً في المشهد السياسي الإسرائيلي، وقد تجلّى ذلك في زيادة تمثيلهم البرلماني، وزيادة تأثيرهم على الحكومات الإسرائيلية، خاصة وأن الأحزاب الحاكمة بانتت تحتاج إلى الأحزاب الدينية لتشكيل الحكومة ولاستقرار الائتلاف الحكومي. وعندما قرر بنيامين نتانياهو استبعاد الأحزاب الدينية الأرثوذكسية من حكومته عام ٢٠١٣ فإنها لم تصمد أكثر من عامين، فعاد وأكد أن الأحزاب الدينية حلفاء طبيعيين لحكومات اليمين، ويعتبر تمثيلهم البرلماني وحجمه أحد المؤشرات على زيادة قوتهم ونفوذهم السياسي في المشهد السياسي الإسرائيلي، برغم أنهم متفرون بين أحزاب عديدة، ولكن وجودهم وحضورهم يعتبر إقراراً حتى في الأحزاب غير الدينية كالليكود مثلاً بأهمية هذا القطاع وخطابه في المجتمع الإسرائيلي، حيث تعتمد الحكومة الحالية بشكل كامل على الأحزاب المتدينية في ديمومتها في الحكم. وهو ما يزيد من تأثيرهم على قرارات الحكومة.

وزاد عدد أعضاء البرلمان المتدينيين في الكنيسة الإسرائيلي منذ منتصف التسعينيات. ففي انتخابات الكنيسة السابع عشر (عام ٢٠٠٦)، وصل عددهم إلى ٣٤ عضو كنيسة، وفي انتخابات الكنيسة الثامن عشر وصل إلى ٢٩ عضو كنيسة (عام ٢٠٠٩)، وفي انتخابات الكنيسة التاسع عشر (٢٠١٣) وصل إلى ٤٠ عضو كنيسة أي بنسبة تصل إلى حوالي ٣١٪ من أعضاء الكنيسة، وفي انتخابات الكنيسة العشرين (٢٠١٥) وصل عددهم إلى ٢٧ عضو كنيسة، وذلك تابع مع تراجع تمثيل شاس والبيت اليهودي، وبسبب الانشقاق الذي حدث في شاس وخسارة الطرف المنشق في الانتخابات وضياح أربعة مقاعد على الحركة، والثاني بسبب سياسات الليكود التي جذبت مصوتين من القواعد الاجتماعية لحزب «البيت اليهودي».

كذلك الأمر ازداد تمثيل المستوطنين (أبناء الصهيونية الدينية غالباً) في الكنيسة، فبينما كان هناك عضو كنيسة واحد من المستوطنات في عام ١٩٨٤، وصل تمثيلهم في الكنيسة التاسع عشر (٢٠١٣) إلى ١٢ عضو كنيسة (٦ من قائمة «الليكود- بيتنا» ائتلاف حزبي الليكود وإسرائيل بيتنا، برئاسة أفيدور ليبيرمان) و٥ من «البيت اليهودي») وصل تمثيلهم في الكنيسة العشرين (٢٠١٥) إلى عشرة أعضاء كنيسة. وهو تمثيل أكبر من نسبتهم من بين السكان في إسرائيل. ويبين هذا الإحصاء قوة الأحزاب الدينية الانتخابية، لكنه لا يعبر عن قوة المتدينيين الذين يتواجدون في أحزاب غير دينية وخاصة في حزب الليكود.

واتخذت الحكومة الإسرائيلية الحالية سلسلة من القوانين التي تهدف إلى تعزيز أرثوذكسية المجال العمومي في إسرائيل. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى مجموعة من اقتراحات القوانين والقوانين التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في هذ الصدد:

١- قانون تنظيم الصلاة والشعائر الدينية في ساحة «حائط المبكى» (الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى المبارك)، والذي قامت من خلاله الحكومة بإلغاء التفاهات التي توصلت إليها الحكومة سابقاً وسمحت للنساء بالصلاة في مساحة مخصصة لهن، أو إعطاء مجال لليهودية غير الأرثوذكسية في ممارسة شعائرها الدينية، حيث أبتت الحكومة وشرعت السيطرة الأرثوذكسية على ساحة الحائط الجنوبي، وهو ما أثار غضب اليهودية الإصلاحية والمحافظية عموماً وفي الولايات المتحدة خصوصاً.

٢- إلغاء قانون التجنيد، وهو القانون الذي سنته الحكومة في دورتها السابقة عندما كان حزب «يوجد مستقبل» في الحكومة والذي فرض عقوبات على المتدينيين المترمتين الذي لا يخدمون في الجيش، وتحت تأثير ممثلي الأحزاب الدينية في الحكومة الحالية، الذين لم يكونوا جزءاً من الحكومة السابقة، تم إلغاء هذا القانون وإصدار قانون جديد متفق عليه مع الأحزاب الدينية يرجع الوضع إلى ما كان عليه في السابق.

٣- حصرية التهوديد الشخصي للمؤسسة الدينية الأرثوذكسية في إسرائيل، حيث حصلت المؤسسة الدينية الأرثوذكسية على احتكار التهوديد الشخصي ملقيه بذلك كل تهوديد لا يتم من خلالها أو من خلال خاخامين من طرفها أو حصلوا على شرعيتها، ولا ينحصر هذا الإجراء على التهوديد في إسرائيل فحسب، وإنما أيضاً طال التهوديد الذي يتم في العالم حيث أنه لكي يتم قبول هذا التهوديد عليه أن يكون من خلال مؤسسات وشخصيات حاكمة على شرعية المؤسسة الأرثوذكسية في إسرائيل.

٤- تعزيز مكانة المحاكم الدينية في الحياة المدنية في إسرائيل، فيما يتعدى قضايا الأحوال الشخصية.

٥- اقتراح قانون القومية، والذي يعطي أهمية للتراث القضائي العبري اليهودي في المحاكم المدنية، حيث ينص أحد بنود قانون القومية على أنه في حال لم يجد القاضي إجابة على قضية من القوانين المدني يمكنه العودة إلى القانون العبري وأخذ حكمه منه على القضية المطروحة أمامه.

٦- ترتيبات العمل يوم السبت والتي تشمل محاولة إغلاق المحال التجارية، ومصادرة صلاحية السلطات المحلية في تحديد سياساتها المحلية في هذا الشأن وإعطاء الصلاحيات الكاملة بهذا الخصوص لوزير الداخلية.

٧- منع العمل على صيانة سكة الحديد أيام السبت، والتي كانت ستؤدي إلى إسقاط الحكومة لولا تدخل نتانياهو في اللحظة الأخيرة ومنع العمل أيام السبت في هذه الصيانة.

تآزم العلاقة مع يهود العالم

وساهم تعزيز أرثوذكسية إسرائيل في تصديق العلاقات بين الجالية اليهودية في أميركا وبين

إسرائيل. وقد بدأ هذا التصعد بشكل كبير بعد انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة، فقد راهن اليمين في إسرائيل على إدارة ترامب في إسقاط أيديولوجيته على أرض الواقع، وذلك على الرغم من التوجهات التي يحملها مستشارو ترامب، سواء تلك ذات الطابع العنصري وتلك ذات الملامح اللاسامية، وهو ما يعزز القطيعة بين اليهود في الولايات المتحدة وبين إسرائيل. وكتب مراسل صحيفة «هآرتس» في الولايات المتحدة الأميركية، حيمي شاليف، مثلاً أنه لو كان باراك أوباما هو من يتلعثم حول إنكار المحرقة، كما يفعل دونالد ترامب هذه الأيام، لقامت الدنيا على طرفي الحيط، ولكان مشرعون جمهوريون سيطلقون برأسه، وكانت منظمات يهودية على اختلافها ستنتقده بكلمات شديدة اللهجة، وكان بنيامين نتانياهو سينشر بياناً شديد الهجة [...] وكان وزراء الحكومة وأعضاء كنيسة سيصفونه بأنه لاسامي، كاره لإسرائيل، مسلم من كينيا ومؤيد للنازية، ولكن عندما يكون الحديث عن ترامب، عزيز اليمين واله المستوطنين، فلا أحد في الدولة يفتح فمه. الرئيس الأميركي الجديد شطب اليهود من البيان الذي أصدره في ذكرى اليوم العالمي للمحرقة، وأوضح بعد ذلك أن الأمر كان مقصوداً وليست لديه نية للتراجع عنه. كل المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة بمن في ذلك أولئك الذي ينتمون لليمين ومع شلدون إدلسون، احتجوا بشدة، برغم أن كل الضجة اختفت في عاصفة التقييدات التي فرضها ترامب. بالذات في يوم المحرقة العالمي- على استيعاب لاجئين ومهاجرين مسلمين، أما في إسرائيل فلا شيء، صمت مطبق».

غير أن الشرخ الكبير بدأ في هذه الأثناء بين إسرائيل واليهود في العالم عموماً واليهود الأميركيين خصوصاً، وذلك على ضوء القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية الحالية، الأولى بشأن إعطاء سلطة مطلقة وحصرية للمؤسسة اليهودية الأرثوذكسية في إسرائيل لتحديد سيرورة التهوديد الشخصي (قبول شخص لليهودية)، حيث ترفض هذه المؤسسة أي سيرورة إدخال شخص لليهودية لا تكون خاضعة لمؤسساتها وأحاديثها، وهذا يضرب الحث من المؤسسات الدينية في العالم وينزع الشرعية عن عمليات التهوديد التي يقوم بها رجال دين يهود لا ينتمون إلى اليهودية الأرثوذكسية (هناك أيضاً التيارات الإصلاحية والمحافظ في اليهودية والذات تنزع عنهما اليهودية الأرثوذكسية شرعية التهوديد، والبعض حتى يشكك في صفاثهما الديني). أما القرار الثاني فهو القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بإلغاء التسوية التي تم التوصل لها بين التيارات الدينية اليهودية حول الصلاة في الحائط الجنوبي (حائط البراق) للمسجد الأقصى المبارك، فبعد أن اتخذت الحكومة قراراً بتقسيم مساحة الحائط وإعطاء حيز لليهودية الإصلاحية والسماح للنساء اليهوديات بإقامة شعائر دينية فيه، تراجعت الحكومة وألغت هذه التسوية مما أثار غضب المجموعات اليهودية في العالم وفي أميركا خصوصاً.

وقد اعتبر توماس فريدمان الصحافي الأميركي اليهودي أن هذه القرارات تشكل خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي. ويشير فريدمان إلى أن هناك ستة ملايين يهودي في إسرائيل، وستة ملايين يهودي في الولايات المتحدة، وأربعة ملايين في أنحاء العالم، حيث أن ٧٥٪ من يهود العالم هم يهود غير أرثوذكس. واعتبر أن هذه القرارات ستحدث قطيعة بين إسرائيل ويهود العالم الذين يدعمون إسرائيل مالياً وسياسياً في دولهم. كما اعتبر أن هذه القرارات استراتجية تؤثر على مستقبل العلاقات بين الطرفين وليس مجرد حدث عابر، فهي تعني في جوهرها نزاع الشرعية عن يهودية غالبية يهود العالم من أجل تحقيق مصالح أحزاب يهودية أرثوذكسية في الائتلاف الحكومي.

تحليلات: «الطوشة الألوهية» حول العمل أيام السبت ليست أكثر من مناورة حزبية!

من المفترض أن يبحث ويقر الكنيسة الإسرائيلي خلال هذا الأسبوع ما يعرف باسم «قانون البقالات»، الذي يهدف إلى تشديد أنظمة حظر فتح المصالح التجارية أيام السبت، داخل المدن والأحياء اليهودية، وخاصة تلك التي تباع المواد الغذائية أو الأطعمة، التي مجرد فتح أبوابها أيام السبت يعني تلقائياً أنها خارج نظام «الحلال اليهودي».

وهذا القانون هو أحد نقاط الأزمة التي يواجهها الائتلاف الحاكم، بسبب موقف حزب «يسرائيل بيتينو» المعارض للقانون، وبذلك يضعف الائتلاف أمام الهيئة العامة للكنيسة، وتضغط الكتل الدينية الثلاث، ومعها حزب «الليكود». من أجل سن هذا القانون، كي تحفظ سلامة واستمرار عمل الائتلاف، ولكن من ناحية أخرى، فإن هذا القانون يدل على وجهة إسرائيل المستقبلية، إذ إنها مرشحة لتشديد قوانين الإكراه الديني أكثر، وهذا يقلق الجمهور العلماني الواسع.

ورأت ميراف أرسوزوروف، المعلقة البارزة في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية (تابعة لـ«هآرتس»)، أن الطوشة الألوهية حول مسألة العمل في أيام السبت وصلت إلى حد فكر فيه وزير الداخلية أرييه درعي باستنفاً واستدعاء عضو الكنيسة يهودا غليك (الليكود)، من أيام الحزن الذي هبط عليه بموت زوجته، كي يشارك في التصويت المصيري في الكنيسة على «قانون البقالات». واضطر درعي للاتسار عن هذا لاحقاً، ولكن كحجم الغرابة في الصراع حول قانون البقالات، هكذا حجم اللافائدة من هذا القانون.

وأضافت: المعطيات الجديدة للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية تدل على أن القانون لن يزد ولن ينقص تقريبا أي شيء من كل ما يتعلق بالعمل أيام السبت، تماما كما في الحال في تعديل قانون ساعات العمل والراحة، الذي لن يترك أي أثر على الوضع القائم، وهذه المعطيات التي جمعها الدكتور شوكي فريدمان، والمحامي غلعاد فاينر، والتي استندت على استطلاع اجتماعي أجراه مكتب الإحصاء المركزي في العام قبل الماضي ٢٠١٦، تكشف مشهداً مفاجئاً حول حجم العمل أيام السبت في إسرائيل. أولاً، فإن ٦١٪ من الإسرائيليين يعملون أيام السبت، والعدد الإجمالي ٦٢٠ ألفاً، ولكن المفاجأة أن غالبيةهم الكبيرة هم من اليهود- ٤٠٠ ألف يهودي، يشكلون ١٣٪ من القوة العاملة اليهودية.

وخلافاً للانطباع السائد، لا يجري الحديث عن عمال مستضعفين، يعملون أيام السبت بشكل استغلالي، على العكس، فإن العمال ينقسمون بشكل متساو تقريبا، بين الشرائح المجتمعية العشرة، من الأضعف حتى الأكثر ثراء. فـ ١٩٪ من العاملين الذين يتفاوضون راتباً غير صافي أعلى من ١٤ ألف شيكل، يعملون أيام السبت، ولدى من يتفاوضون أكثر من ٢١ ألف شيكل، فإن نسبتهم هي ١٨٪، بينما تحبط النسبة إلى ١٧٪ لدى العاملين الذين معدل راتبهم أقل من ٥ آلاف شيكل. وبشكل عام، فإن النسبة مرتفعة لدى العمال في أماكن عمل منظمة وفيها لجان عمال، إذ تصل نسبتهم إلى ١٨٪، بينما لدى العمال غير المنظمين هي ١٤٪، والمستقلين ١٩٪، في حين أن نسبة اجمالي الأجيرين الذين يعملون أيام السبت بلغت ١٦٪. ولا يجد، فريدمان والمحامي فاينر تفسيراً لهذه التوزيعية في النسب المثوبة، لكنهما يعتقدان أن العمل بين أصحاب الرواتب العالية، هو من طرف الذين لا يحافظون على التقاليد الدينية، ما يساعدهم على العمل أيام السبت، ولربما هناك تفسير آخر، وهو أنه بما أن الراتب أيام السبت أعلى، فإن هذا يساهم في رفع معدلات الرواتب، أضف إلى هذا، أنه بالذات لدى العمال المنظمين، فإن معلمهم في أيام السبت تابع من تصاريح خاصة للعمل أيام السبت، أعطيت لقطاعات عمل، مثل الصحة والتمريض وغيرها.

وعلى هذا الأساس، تتابع المعلقة، وجدنا أن العدد الأكبر للعاملين أيام السبت هم في قطاع الصحة، إذ بلغ عددهم ٨٦ ألفاً. ويليهما العاملون في الفنادق والمطاعم ومرافق الطعام والتجارة، فالنسبة الأعلى من العاملين أيام السبت، ٧٥٪، هي في قطاع الفنادق والطعام، بينما النسبة في قطاع الفنون والترفيه- ٣٨٪، والقطاع الثالث هو قطاع المساعدات وخدمات الطوارئ، إذ تصل النسبة إلى ٢٥٪.

ويقسم العمل أيام السبت إلى ثلاثة أنواع، الفرعان الأولان قانونيان، ويعمل فيهما العاملون أيام السبت استناداً إلى تصاريح عامة قدمت لقطاعي معلمهم، بقصد قطاعي الصحة والفندقة، أما التصاريح التي قدمت بشكل عام، وليس لمؤسسة خاصة، فهي لأجهزة الأمن عن أنواعها، والفنادق والطعام، والعمل مع الحيوانات، والكنس (جمع كنيس)، ومنقذي السباحة، وبالمجمل، فهم ٤٠٠ ألف عامل يهودي، من بينهم ٢٥٠ ألفاً يعملون بناء على تصريح عام، والباقي لديهم تصريح فوري عيني، وفي كل الأحوال يتم دفع أجر إضافي على العمل أيام السبت، وللتوضيح، فإن جميع التصاريح للعمل أيام السبت في هذه القطاعات صدرت في سنوات الخمسين. ومنذ العام

١٩٦١ لم يتم إصدار أي تصريح عام آخر للعمل أيام السبت، وهذا بطبيعة الحال بسبب القوة المتنامية للمتدينيين في السياسة، ما يمنع إصدار تصاريح أكثر للعمل أيام السبت. وحينما ضاق الأمر أمام الدولة، شرعت في إصدار تصاريح عمل خاصة لشركة محددة، يصدرها وزير العمل والرفاه، استناداً لقانون ساعات العمل والراحة، فالأعمال في شركة الكهرباء، أو الأعمال التي هي موضع خلاف في شبكة القطارات، تتم بناء على تصاريح عينية ومحددة، تحصل عليها الشركتان من وزير العمل. وبلغ عدد العاملين في الشركتين ١٠٧٠٠ عامل.

وهذا التصريح لشركة الكهرباء وسلطة القطارات هو موضع خلاف، بالذات بسبب أعمال الصيانة أيام السبت، والتعديل في القانون يحد أنه منذ الآن، بمقدور وزير العمل أيضاً أن يأخذ بالاعتبار الحفاظ على قدسية السبت، حينما سيسمح قراره بشأن منح تصريح أم لا، وليس فقط لاعتبارات اقتصادية وأمنية. وبحسب تحليل المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، فإن هذا يظهر وكأنه تعديل ذوشان، ولكن ليس هذا هو الحال، فتعديل القانون يسري على ١١ ألف عامل من أصل ٤٠٠ ألف عامل يهودي يعملون أيام السبت، وفي كل الأحوال فإن اعتبارات السبت التي سيأخذها وزير العمل بالحسبان لدى إصدار قراره لن تغير الكثير من الوضع القائم، فلجميع واضح أن سلطة القطارات وشركة الكهرباء ملزمتان بالعمل أيام السبت، ولهذا لا يبدو أنه سيطرأ تغيير جوهري في الوضع القائم.

والفئة الثالثة من العمال الذين يعملون في أيام السبت، هي الفئة المتنامية بسرعة في السنوات الأخيرة، وهم العاملون في التجارة وحوانيت البقالة، الذين يعملون أيام السبت بشكل غير قانوني، وتقدرات المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، يجري الحديث عن ١٥٠ ألف عامل يتجاوزون مرتين، فأولاً لم هم يحصلوا على تصاريح عمل، بموجب قانون ساعات العمل والراحة، وثانياً أن المصلحة التجارية التي يعملون فيها لم تحصل هي أيضاً على تصريح بالعمل أيام السبت، وبشكل يخرق القانون المساعد البلدي، الذي يحظر العمل إلا إذا صدر قرار ببط مفعول قرار الحظر.

وتعديل القانون الذي بسببه كان يجب استنفاً واستدعاء عضو الكنيسة يهودا غليك، متعلق فقط بالمخالفة الثانية، المتعلقة بفتح المصلحة التجارية، ومن أجل منع خرق القوانين البلدية المساعدة، لمنع فتح أبواب المصالح التجارية أيام السبت، ويقضي التعديل المقترح لقانون البقالات أنه منذ الآن لن تستطيع أي بلدية السماح بفتح المحال التجارية أيام السبت، من خلال قوانين بلدية مساعدة، إلا إذا حصل القانون على مصادقة وزير الداخلية، الذي بطبيعة الحال لن يسمح به. إلا أن هذا إجراء سياسي حزبي، لأنه لا يوجد أي بلدية في إسرائيل قانون مساعد يتيح فتح المصالح التجارية أيام السبت، والمدينة الوحيدة التي لديها قانون كهذا هي مدينة تل أبيب، والآن، وبالذات بسبب هذا القانون، تسارع مجالس بلدية لسن قوانين مساعدة، تسمح بفتح مصالح تجارية، قبل أن يتم إقرار القانون نهائياً في الكنيسة، ويدخل إلى حيز التنفيذ.

إذن لا توجد أي بلدية قوانين مساعدة تتيح فتح المحال التجارية أيام السبت، فكيف حصل هذا النمو في عدد المصالح التجارية التي تعمل أيام السبت، وأن يصل عدد العاملين في هذه المحال إلى ١٥٠ ألف عامل أيام السبت؟ الجواب لأن القوانين المساعدة في البلديات التي تحظر فتح المصالح أيام السبت لا يتم فرضها، بسبب اهمال مقصود في تلك المدن والبلديات، ويدل بحث أجراه معهد الأبحاث في الكنيسة، في العام ٢٠١٤، على أن ثلثي البلديات فقط لديها قوانين مساعدة تتعلق بالعمل أيام السبت، و فقط نصف هذه البلديات، بمعنى الثلث من اجمالي البلديات، تعمل على تطبيق ومراقبة تطبيق هذه القوانين، ولكن أيضاً بتساهل كبير، إذ منذ العام ٢٠٠٨ وحتى العام ٢٠١٣، صدرت ٣٦ ألف مخالفة، في ١٢ بلدية، ونصف هذه المخالفات صدرت عن بلدية واحدة، التي هي الوحيدة التي لديها قانون مساعد يتيح فتح بعض المحال التجارية، والقصد بلدية تل أبيب.

وتختم أرسوزوروف: إن هذه المعطيات تدل على أن الحكم المحلي يفضل كنس مسألة العمل أيام السبت، إلى ما تحت السجادة، إذ لا توجد قوانين بلدية، وإن وجدت فهي لا تطبق بالشكل الكافي، ولذا فإن هذا القانون هو لغايات حزبية، فوزير الداخلية بإمكانه إلغاء القوانين البلدية إن وجدت، ولكن لن يكون من يطبق هذا مديانياً. ولو أزدادت الدولة فعل شيء من دون تعديل القانون، لكادت منحت الصلاحيات لوزير العمل، ولكن فحسباً أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، بين أن وزارة العمل أصدرت في العام ٢٠١٦ كله، ٢٨ مخالفة بسبب تشغيل عمال أيام السبت، بمعنى ليس بسبب فتح المصالح، التي هي ليست من صلاحية هذه الوزارة، بناء على هذا الوضع، فإن «الطوشة الألوهية» حول العمل أيام السبت تبدو حامية، لكنها ليست أكثر من مناورة حزبية.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

بطاقة ملكية

تاريخ من النهب والصون والاستيلاء في المكتبة الوطنية الاسرائيلية

ترجمة: علاء حيلح



"تأجيل" متوقع لتوصيات الشرطة بشأن التحقيقات مع نتنياهو يخفف من وطأة الضغوط عليه!

***حجم المظاهرات الأسبوعية يتراجع بعد مرور عام تم التحقيق خلاله في ملفي فساد ضد نتنياهو، فيما تكثر علامات السؤال حول ملفين آخرين**

برغم كل التقارير الإعلامية الساخنة بشأن قرب صدور توصيات الشرطة إلا أن الحديث يدور حول تأجيل لعدة أشهر أخرى *سؤال الانتخابات المبكرة يبقى مفتوحا



(أفب)

نتنياهو، 'شراء' مستمر للارمن.

ولايته الحالية على الأقل، بعد أكثر من عامين، وهذا الكلام قيل هنا قبل سبعة أشهر.

وأياضا في تقرير "المشهد الإسرائيلي" ذاته، كنا قد شرحنا الأسباب والمقومات، التي تبعد مسألة الانتخابات المبكرة، طالما لم تظهر أوضاع جديدة، تحفز على التوجه لانتخابات مبكرة، وأن القرار النهائي يصدر تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو هو بيد المستشار القانوني الحكومة، الذي سيطلب وقتا غير محدود، حتى يبيت بتوصيات الشرطة في حال صدورها، ولكن العام الجديد ٢٠١٨ يبعج بالأحداث والمناسبات، وأبرزها احتفال إسرائيل بمرور ٧٠ عاما على قيامها، إذ سيرغب نتنياهو بأن يكون رئيس وزراء بكامل الصلاحيات، ليقود هذه الاحتفالات، وليس في ظل انتخابات مبكرة، تشوش عليه الاحتفالات. وثانيا أنه في خريف العام الجاري ستجري انتخابات الحكم المحلي، البلدية والمجالس القروية، وهذا ما يستدعي تجاوز تلك الفترة.

الوضع القائم اليوم

حتى الآن تجري التحقيقات مع نتنياهو في ملفين فقط، يتعلقان به شخصيا، وهما ملف قضية "الهدايا" من أثريا كبار، أبرزهم أرنون ميلتشين (الملف ١٠٠٠)، والثاني ملف قضية احتواء صحيفة "يديעות أchronوت" (الملف ٢٠٠٠). ولكن حتى الآن لم تبدأ التحقيقات معه في ملف قضية شراء الغواصات الألمانية العسكرية، التي تكشف فيها قضايا رشاوى وفساد ضخمة، تورط بها الأشخاص الأقرب لنتنياهو ودائرة منصبه (الملف ٣٠٠٠)، وملف قضية شركة الاتصالات الأرضية شبه الرسمية، التي تم بيع أسهمها لصديق نتنياهو الخاص، وكما يبدو فيها أيضا قضية فساد (الملف ٤٠٠٠). في المقابل، فإن الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في مدينة تل أبيب قبل ستة أسابيع، تشهد تراجعا في زخمها، كما ظهر هذا في مظاهرات يوم السبت الماضي، وهذا استمرار للتراجع في يوم السبت الذي سبقه، على الرغم من أن هذه المظاهرات التي يشارك فيها الآلاف، موجهة ضد كل مظاهر الفساد في حكومة نتنياهو، إذ أن التحقيقات تطال أيضا ثلاثة وزراء؛ وزير الداخلية أرييه درعي، ووزير الرفاه حاييم كاتس، ووزير الطاقة يوئال شتاينيتس. رغم أن الأخير لا يبدو متورطا مباشرة بقضايا فساد، ويضاف لهم من كان حتى قبل ثلاثة أسابيع رئيسا للأئتلاف الحاكم، النائب دافيد بيطان، الذي يبدو أن طريقه نحو قفص الاتهام باتت قصيرة.

وما يزال نتنياهو يحظى ببيئة دافئة في الائتلاف الحاكم، وفي حكومته، إذ لا يلقى ضغوطا من أي حزب أو وزير يطالبه بالتخلي عن منصبه، خلافا لما جرى مع أولمرت في حينه، لا بل إن كل مركبات الائتلاف تجتهد للحفاظ على استمرار ولاية الحكومة، من خلال تسديد "احتياجات" كل واحد من الأحزاب، مثل الإقرار بالقرارة التمهيدية لقانون فرض الإعدام على المقاتلين الفلسطينيين، الذي يلقى معارضة واسعة النطاق لدى الأجهزة الأمنية، العسكرية والاستخباراتية والقضائية، ليضمن اليهم يوم الأحد الماضي، الحاكم الأكبر لليهود الشرقيين، يتسحاق يوسف، ابن مؤسس حركة شاس، عوفاديا يوسف. وهذا القانون هو تطبيق لأحد بنود شروط ليرمان للانضمام إلى الحكومة.

والقانون الثاني هو القانون الذي يشدد من أنظمة منع فتح المحال التجارية أيام السبت، الذي تطالب به الأحزاب الدينية، ويعارضه ليرمان. وقيل هذين القانونين، أقر الكنيست القانون الذي يحظر على وحدة التحقيق في الشرطة اصدار توصيات في ملفات تتعلق بمنتهبي الجمهور، وهو القانون الذي اراده نتنياهو، ولكنه لن يسري عليه في الملفين الجاري التحقيق فيهما.

كما يشار هنا إلى أن في هذه النسب المئوية كحلون، بالتنسيق والتوافق مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، يسعيان لتمرير مشروع الموازنة العامة للعام المقبل ٢٠١٩، في الدورة الصيفية المقبلة، على أن يتم اقرار الميزانية

كتب برهوم جرابيسي:

قال تقرير جديد للقناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، في نهاية الأسبوع الماضي، إن توصيات وحدة التحقيق في الشرطة، بشأن ملفي شبهات الفساد ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، قد تصدر بعد ثلاثة أشهر، رغم سلسلة التقارير على مر العام الماضي، التي كانت تتحدث عن قرب صدور التوصيات، لتتبعها توقعات بانتخابات مبكرة، إلا أن هذا كان أمرا متوقعا، رغم التقارير الصحافية، استنادا إلى تجارب السنوات الأخيرة، ولذا فإن "الجديد" اليوم، هو الحديث عن انتخابات مبكرة في العام المقبل ٢٠١٩، وليس خلال الجاري، ولكن كل الاحتمالات تبقى واردة.

وكنا قد استعرضنا في عدد "المشهد الإسرائيلي" الصادر يوم ٢٢ آب ٢٠١٧، الأسباب والمقومات التي تجعل توصية الشرطة، ومن ثم توصية المستشار القانوني للحكومة، أبعد بكثير مما كانت تذكره الصحافة الإسرائيلية في حينه، استنادا لتجارب السنوات الأخيرة، وبالذات ما جرى مع بات وزيرا للدفاع، أفيجدور ليرمان، الذي امتدت التحقيقات معه لسنوات طوال، لينتهي الأمر بلائحة اتهام هامشية جدا، ولم يمنعه حكم الغرامة من الاستمرار في حياته السياسية، وأيضا في قضية فساد العشرات من ناشطي حزبه، التي تفجرت في الشهر الأخير من العام ٢٠١٤، ليتم تقديم لوائح اتهام بشأنها بعد مرور ٣٢ شهرا.

وقد تفجرت أولى قضايا الفساد ضد نتنياهو في الشهر الأخير من العام قبل الماضي ٢٠١٦، ومنذ بدء التحقيقات لتشمل لاحقا ملفين، كانت التقارير تتحدث عن تحقيقات قصيرة المدى، وستصدر توصيات بلاوائح اتهام ضد نتنياهو، ليضطر إلى الاستقالة من منصبه، وحتى هناك من توقع نوبله عن المسرح السياسي، وبالإمكان رصد ثلاث أو أربع محطات خلال العام الماضي، كانت فيها التقارير الإعلامية ساخنة، وتحدثت عن قرب شديد لصدور توصية بتقديم نتنياهو للمحاكمة.

ولقنا في حينه إنه "بعيدا عن العجبة الإعلامية، والعاونين الصاخبة، يجب الانتباه إلى أن كل هذه القضايا ما تزال في أوج التحقيقات في الوحدة الخاصة في الشرطة، ولم تقل أية جهة إن التحقيقات شارفت على الانتهاء، ما يعني أن هذه القضايا ستحتاج لعدة أشهر على الأقل، في جهاز الشرطة، حتى يتم الانتهاء من التلخيصات والتوصل إلى الاستنتاجات، وفي حال أوصت الشرطة بتقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو، فإن الأمر سينتقل فورا إلى المستشار القانوني للحكومة بصفته المدعي العام الأعلى، وهناك لا يوجد سقف زمني يلزم المستشار فعلا بالبت في توصية الشرطة، رغم وجود أنظمة كهذه أو تلك"، ولكن كما رأينا في قضية ناشطي حزب "يسرائيل بيتنوت"،

السابق ذكرها هنا، فإن الأمر احتاج ٣٢ شهرا حتى تقديم لائحة الاتهام. وأشرنا في حينه كذلك إلى وجود تباين شديد في كيفية التعامل مع سياسيين من الجناح اليميني المتطرف، وبين سياسيين آخرين، مثلما جرى مع رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت في العام ٢٠٠٨، فقد اضطر للاستقالة في غضون أشهر قليلة جديدة، منذ أن تفجرت قضية التحقيقات في قضايا فساد. وللمقارنة، فإنه تمت تبرئته من القضايا التي استقال بسببها، بينما تمت ادانته في قضايا أخرى ظهرت لاحقا. في حين أنه في قضية أفيجدور ليرمان، كما ذكر هنا، كان الوضع مختلفا كليا، وهذا يطرح

علامات سؤال حول من يمسك بخيوط جهازي الشرطة والنيابة.

وتشير مجدا إلى أن نتنياهو ليس أولمرت الضعيف، وبال تأكيد أيضا أنه ليس أقل شأنا من أفيجدور ليرمان، فنتنياهو اليوم مسيطر على مقاليد السلطة بشكل غير مهمود في العقود السبعة الماضية لأي رئيس حكومة إسرائيلية، وما من شك في أن أذرها عدة ستعمل على اغراق دوائر القرار في النيابة في أبحاث قد تستمر فترة طويلة تكون كافية لينهي فيها نتنياهو

لجم التكاثر الطبيعي وارتفاع سن الزواج- مؤشرات إلى تغيرات جارية لدى الحريديم!

***على الرغم من نسبة التكاثر الأعلى بين الحريديم- ٣,٨٪- إلا أن معطيات التلاميذ في الصف الأول ابتدائي تدل على لجم ما في التكاثر *ارتفاع حاد في سن الزواج مقارنة**

مع سنوات قليلة سابقة *ارتفاع سن الزواج يدل على خيار الشبان والشابات البحث عن تحصيل علمي عال وتأهيل مهني خلافا لطبيعة مجتمعهم*

أظهر تقريران جديدان عدة مؤشرات في مجتمع الحريديم، الأول يدل على لجم التكاثر الطبيعي، الذي هو من الأعلى في العالم، وقد ظهر هذا من خلال لجم الزيادة السنوية في أعداد طلاب الصف الأول ابتدائي، والتقرير الثاني أظهر ارتفاعا كبيرا في سن الزواج في مجتمع الحريديم، الذي كان يتميز حتى قبل سنوات بارتفاع نسبة زواج القاصرين، إلى أن تم سن القانون الذي يحظر الزواج دون سن ١٨ عاما، إلا في حالات استثنائية.

ويقول بحث أجري في مركز "شوريش" للأبحاث الاقتصادية الاجتماعية، إنه بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، كانت نسبة ارتفاع أعداد تلاميذ الحريديم، في الصف الأول ابتدائي، ٤,٢٪ سنويا، بينما نسبة الارتفاع السنوية في جهاز التعليم النسبي السنوي الصفر- ٣,٠٪. أما بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٦، فقد هبطت النسبة السنوية لدى الحريديم إلى ٣,٣٪، بينما ارتفعت النسبة في جهاز التعليم العام سنويا إلى ٣,٢٪. وقد تقاربت نسبة الزيادة بين الجهازين، على الرغم من أن معدل الولادات لدى الأم العلمانية الإسرائيلية هي ٦,٢ ولادة، مقابل معدل يتراوح ما بين ١,٦ إلى ١ ولادات للأم من جمهور الحريديم.

وفي جهاز التعليم الديني الصهيوني ارتفعت الوتيرة في الزيادة السنوية من ١,٢٪ بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، إلى ٢,٢٪ بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٦، وهذا يدل أيضا على زيادة التشدد الديني لدى هذا التيار في إسرائيل، الذي كان في سنوات مضت تتغفل فيه عدة تيارات دينية، ليبرالية واصلاحية، بينما الآن يغطي عليه التشدد الديني، ومن انعكاساته ارتفاع معدل الولادات للأم الواحدة إلى حوالي ١,٤ ولادة، ويشاز هنا إلى أن التيار الديني الليبرالي والاصلاحي نسبته عالية (نسبيا) بشكل خاص بين الأميركيان اليهود، إذ أن الغالبية الساحقة من الأميركيان اليهود هم من العلمانيين.

أما في جهاز التعليم العربي، وفي الفترتين الزمنتين، فقد هبطت وتيرة الزيادة السنوية من ٣,٣٪ سنويا إلى ١,٢٪. وهذا انعكاس واضح للتراجع الحاد في معدل الولادات لدى العرب، من حوالي ٥ ولادات للأم الواحدة في سنوات التسعين الأولى، إلى ٣,٢ ولادة في الفترة الحالية.

ويقول تقرير لمركز "طوب" نشر قبل نحو عام، إن التقلبات بين أجهزة التعليم هامشية جدا، ولا يمكنها أن تؤثر على وتيرة الزيادة، بقصد أن يكون تلاميذ من عائلات علمانية يدرسسون في مدارس دينية، أو العكس، ولكن من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن جهاز التعليم الخاص بحركة "شاس" للحريديم الشرقيين، كان يعلم أيضا في الصفوف الابتدائية لتلاميذ من

بالقرارة الأولى مع نهاية الدورة الشتوية، في منتصف شهر آذار القريب، وهذا موعد غير مسبق في تاريخ الحكومات الإسرائيلية، والهدف هو ابعاد الأزمات التي قد تنشأ حول الميزانية، عن سنة الانتخابات ٢٠١٩، وفق المدة القانونية للحكومة، إذ بموجب قانون الميزانيات الجديد فإن الكنيست يقر ميزانية لعامين، إلا إذا كان أحدها مستجري فيه الانتخابات البرلمانية، وفق القانون، فحينها يتم اقرار ميزانية لعام واحد.

الانتخابات المبكرة

يعني استبعاد صدور توصيات الشرطة ابعاد صدور توصيات المستشار القانوني للحكومة إلى وقت أبعد، رغم أنه في حال صدرت توصيات ضد نتنياهو من الشرطة، فهذا سيرزيد الضغوط عليه أكثر، وحتى لو هرب إلى مسار انتخابات مبكرة، فإنه سيخوضها تحت تهديد محاكمته فعلا، وهذا ما سيضعف قوته الانتخابية.

وثانيا إن تحقيق مركبات الحكومة مكاسب حزبية من خلال سن قوانين، وتطبيق سياسات وتمويل مشاريع تسعى لها، سيجعلها معنية أكثر بالحفاظ على الحكومة القائمة لتحقيق ما هو أكثر.

ولكن نتنياهو فاجأ اللجنة السياسية مرتين بالتوجه إلى انتخابات مبكرة، بناء على حساباته الشخصية، كما جرى في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٤، وما يزال احتمال أن يسارع لحل حكومته، قبل صدور توصيات الشرطة، واردا جدا، اعتقادا منه أن توصيات كهذه لن تصدر وهو في أوج حملة انتخابية كي لا تؤثر عليها، وكنا قد

بعد أن كانت في سنوات سابقة، أكثر من ٣,٤٪.

تطورات في مجتمع الحريديم

ويرى البروفسور دان بن دافيد من مركز الأبحاث "شورش" أن من أسباب تراجع معدل الولادات لدى الحريديم، أو جموده، كتعبير أدق، هو الضائقة الاقتصادية الاجتماعية لدى هذا الجمهور، الذي يعيش حياة تقشفية إرادية، بموازاة التطور المتزايد في هذا الجمهور، الذي ترتفع فيه نسبة من يسعون إلى الدراسة في المنهاج الدراسي العام، وليس الديني الضيق، وتاهيل أنفسهم للانخراط في سوق العمل، على الرغم من أن تقريرنا للخبير الاقتصادي في وزارة المالية الإسرائيلية، صدر قبل أربعة أشهر، قال إن كل برامج الحكومة لتحفيز جمهور الحريديم للانخراط في سوق العمل، لم تحقق النتائج المتوخاة.

فقد تبين أن نسبة انخراط الحريديم في سوق العمل لم تتعد ٥١٪، مقابل حوالي ٥٤٪ قبل عامين، ومقابل حوالي ٨٨٪ لدى الجمهور العام، ورغم ذلك تبقى النسبة أعلى مما كانت عليه في العام ٢٠٠٠، في حدود ٤٠٪. وكانت الحكومة قد وضعت في العام ٢٠١٢ هدفاً لا تكون النسبة في العام ٢٠٢٠ في حدود ٦٣٪، وهذا ما بات يبدو صعب المنال كليا، ويقول تقرير الخبير الاقتصادي إن هذه النسبة من الممكن أن تتحقق في العام ٢٠٣٠، شرط أن تكون محفزات لجمهور الحريديم للخروج إلى سوق العمل.

ويمتنع رجال مجتمع المتديدين المتزمتين "الحريديم" عن الانخراط في سوق العمل العام لأسباب دينية، بعكس نساء الحريديم، اللاتي يخترن في سوق العمل بنسب أكبر، وترى المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة أنه مع التزايد الكبير لجمهور الحريديم، بسبب نسب التكاثر العالية جدا، ٣,٨٪ سنويا، فإنهم يشكلون عبئا اقتصاديا، وأن عدم انخراطهم بالنسب القائمة لدى الجمهور الواسع بات يعكس على وتيرة النمو، وهذا تأثير مرشح ليزداد أكثر مستقبلا، وتضاف إلى هذا الحياة التقشفية لدى الحريديم، إذ أنهم ليسوا جمهورا استهلاكيا بالمفاهيم العصرية لاستهلاك الفرد، وهذا ليس نابعا فقط من كونهم شريحة فقيرة.

وعن التطورات الديمغرافية الحاصلة في مجتمع "الحريديم"، فقد أظهر تقرير آخر للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ارتفاع معدل أعمار من يقدمون على الزواج في هذا المجتمع الذي معروف عنه ارتفاع نسبة المتزوجات القاصرات، مقارنة مع باقي اليهود الإسرائيليين، حتى أنه تم سن القانون

"فوضى" من التوتر والعنصرية بسبب مفردات بالعربية!



(الفب)

في الجدل الصهيونسي الداخلي خلال بدايات الاستيطان حول شكل اللفظ الصحيح لأحرف الحلقية بالعربية، أي الهاء والعين، فكان هناك حتى من حذر من أن لفظ هذه الحروف بشكل قريب من اللغة العربية قد يؤدي إلى المساس بالهوية اليهودية الأوروبية، وهكذا تم تصوير اللغة العربية بالإضافة إلى كل المتاعب كخطر صحي أيضا!

ويشير الكاتب إلى مضمون المسلسل («فوضى») الذي يدور حول مستعربين يتمتعون بمكانة عالية في المجتمع الاسرائيلي منذ ما قبل الدولة وحتى اليوم، فهناك ما يشبه التقديس لليهودي المتخفي كعربي منذ أيام «كتاب السحق» (البلماح) الصهيونية، وهناك اباشدة بقدره المتخفي على خداع العرب وإقناعهم بأنه عربي حقيقي. ويشير إلى أن عالم الاجتماع جيل إيل رأى في المستعربين حالات يتحول اليهودي فيها إلى عربي ليتحقق الخطر الكامن في الشرق، لكنهم في الحقيقة متخفون ويمكنهم في لحظة واحدة إزالة القناع والعودة ليصبحوا يهودا طبيعيين وفقا لمشيئتهم. وبالتالي فهم لا يحددون النظام الاجتماعي السياسي، وهكذا، برأي إيل، «يمكن المستعربون من تشديد الفصل بين اليهود وبين العرب وهم اصلا موجودون على الحدود وبيعدون العرب ويساهمون في خلق حيز آمن ونظيف من اللغة العربية ونظيف من العرب».

يرى الكاتب رمزية هائلة في انه حين نشأ في وقت متأخر جدل، مهما بلغ من التلوث، حول حضور اللغة العربية في الحيز العام، فإنه يدور حول لافتة دعائية لمسلسل تلفزيوني حول المستعربين، وذلك بغض النظر عن المواقف التي يعبر عنها المسلسل. ويخلص إلى أن الاستغلال الانتقاري من قبل الداعيين قد نجح، ولكن استخدام العربية لأغراض التخويف سيظل مثالا في الجدل العام طالما ظلت لغة عدو غريبة والخفا على الهوية اليهودية. لكن اللغة العربية، كما يؤكد عميت ليفي منتقداً، هي لغة الفضاء الذي نعيش فيه. ومن الغباء الهرب منها ومن الجبن استهلاكها فقط من خلال قصص البطولة لمن يتخفون كناطقين بها. ويجب على اليهود مواطني اسرائيل معرفة اللغة العربية ليس كلفة غامضة وسحرية وخطيرة، بل كلفة تشكل جزءا لا يتجزأ من حياتهم اليومية ومن هويتهم أيضا.

(يدعم منظمات مجتمع مدني نقدية) يسعى إلى المساس بإسرائيل وانتاج تبعية في الغاز للدول العربية. وتكمن السخرية، كما يتابع الكاتب، في أن «هناك فعلا من لم يرد أن تهمسوا: فالكتابة باللغة العربية كانت تتعدم أي منطوق لغوي مما أظهر أنه لا يوجد أي احتمال بأن من كتب ذلك النص يعرف اللغة أصلا»، وهو يتساءل: كيف للغة تحدثت وكتب وغنى بها وأبدع فيها يهود في كل انحاء العالم على امتداد اجيال طويلة، أن تتحول هكذا إلى لغة مربعة. وهو يشير أولا إلى الصراع القومي واعتبار اللغة العربية لغة عدو يسعى كثيرون إلى ابعادها عن اعينهم وعن آذانهم وكان ابعادها يسبغ العدو.

الكاتب يشير إلى تحليلات الباحث حول مكانة اللغة العربية في المجتمع الإسرائيلي يونتان مندل، الذي يحاجج في أبحاثه أنه منذ سنوات الثلاثينيات وخصوصا بعد ١٩٤٨ تم تصميم لغة عربية جديدة - «عربية إسرائيلية» - من قبل المؤسسة التعليمية والامنية، انطلاقا من رؤية العربية على أنها لغة الضعفاء بل لغة الشتات ولغة الغريب. يقول مندل: «هذه اللغة يتم تعليمها تقريبا كلفة اللاتينية وبالأساس من أجل تاهيل من يجب ان يعرف اللغة العربية لفهم العرب والعربي ولكن من دون الكثير من اللغة لئلا يصبحوا شبيهين بالعرب، والخوف من التشبه بالعرب أو الانخراط الناجح أكثر من اللازم في الشرق الساحر ولكن المتخلف، قد اقلق كثيرين: في الحركة الصهيونية، والعديد من الأبحاث أشارت إلى العلاقة ما بين تبلور الصهيونية في أوروبا وبين الجهود لإزالة الملامح الشرقية عن اليهود، من جهة ثانية ولغرض العودة إلى الوطن التاريخي، أرض إسرائيل، طوب اليهود بإعادة اكتشاف جذورهم فيها وهو ما تجسد في سكان البلاد الحاليين، أي العرب وبلغتهم العربية الحية».

«على اليهود معرفة العربية ليس كلفة غامضة وسحرية وخطيرة» علاقات التجاذب والتنافر مع الشرق كانت قوة محركة في تاريخ الصهيونية في البلاد وهو ما يشمل الجهود الكبرى لتحويل اللغة العربية إلى لغة رائجة. ويشير الكاتب إلى مقالات دعت إلى «حماية الحنجرة اليهودية» ومنها الذي نشره المؤرخ ماركو ديجوليو عام ٢٠١٦. وقدم أمثلة عن كيفية دمج حجج من عالم الطب

نسبة العاملين العرب في الوزارات الحكومية ونسبة من تتم مقابلتهم في التلفزيون والراديو بعشرات النسب المئوية، ويعبر الكاتب عن أمه في أن «يفهم العاملون في سلك الدعاية عام ٢٠١٨ انه لا يمكن للغة العربية أن تشكل بعد أداة للمناكفة والمناحرة وإشغال النيران. ولكن يجب بالأساس ان تفهم وزارة التعليم اخيرا مدى اهمية اللغة العربية ومكانتها في المجتمع لتهتم بتحويلها إلى موضوع الزامي بحيث لا يتخرب طالب من جهاز التعليم بدون أن يعرف حروفها».

«العربية مقبولة فقط حين ينطق بها مستعرب يهودي»

عميت ليفي تسأل في مقال له: متى بدأ اليهود بالخوف إلى هذه الدرجة من الأحرف باللغة العربية؟ ويعتقد أن معظم الاسرائيليين مستعدون لسماع اللغة العربية فقط حين ينطق بها مستعرب يهودي. ويستذكر كيف انه في ٢٤ ايار ٢٠١٦ تم الاحتفال في الكنيسة بتبوم اللغة العربية الأول (بمبادرة النائب عن القائمة المشتركة د. يوسف جبارين)، وكان بين المتحدثين على منبر الكنيسة ناطقون باللغة العربية سواء ممن تعلموها في البيت أو في جهاز «الشاباك... وبرزت هناك النابئة عنات باركو من الليكود التي توجهت إلى أعضاء الكنيسة العرب وناشدتهم بعدم القيام باستغلال سلبي للقوة السحرية» الكامنة في اللغة العربية. وربما، يقول الكاتب، إن هذا التوجه قد تردد صداه في آذان الداعيين الذين قرروا تصميم تلك الحملة للمسلسل المذكور.

ويسرى أن المضامين التي كتبت بشكل تهديدي قد حققت اهدافها بما يفوق المتوقع. فهذه ليست المرة الأولى التي تكتب فيها دعاية موجهة لليهود باللغة العربية بالذات، من منطلق أن جمهور الهدف غير قادر على فهمها. ليصبح الهدف هو التخويف وإنتاج ضجة. ويشير الكاتب إلى انه في العام ٢٠١٠ خلال النضال الجماهيري بخصوص خلاصات لجنة شيشينسكي لفحص سياسة الضرائب على الغاز والنطف المكتشفين في اسرائيل، نشرت منظمة صغيرة سميت نفسها «الفوروم من أجل أرض اسرائيل» اعلانا تهديديا مع كلمات باللغة العربية وإلى الكاتب كتبت بالعربية: «هناك من لا يريد لكم أن تهمسوا». وزعمت المنظمة في هذا الإعلان أن «صندوق إسرائيل الجديد»

والعدوانية في الجمهور الواسع ضد بعض اللافتات المجهولة باللغة العربية». وبراى الكاتب، إن النتيجة المؤكدة «لا تنبع من ارتفاع منسوب العنصرية أو الخوف من اللغة العربية، بل إن هناك مؤشرات معاكسة تتجلى في توجه اسرائيليين بالغين لتعلم اللغة العربية طوعيا، فيما يشبه الموضة في السنة الأخيرة»، وإنما «لأن من يقفون في الطرف المقابل ينتظرون كل فرصة لإنتاج عنوان في الصحافة أو منشورة واسعة الانتشار على مواقع التواصل الاجتماعي، بواسطة استغلال مخاوف الجمهور، وهو يتهم السياسيين في البلدين المذكورين بالفقر والهرولة لإزالة اللافتات بحجة منع تخويف السكان. يرى الكاتب أن «الثمن القاسي للرقص القبيح من قبل الداعيين والسياسيين ونشطاء التواصل الاجتماعي في اليمين هو ثمن سيواصل دفعه جميع المواطنين الذين يعيشون هنا معا». فاللغة العربية، كما يؤكد، هي لغة رسمية وهي لغة أم لدى الكثيرين من مواطني الدولة. ولا يشير هنا فقط إلى المواطنين العرب بل إلى كثير من اليهود الذين هاجروا إلى البلاد من دول عربية. ويشدد على أن «كبرىس مكانة اللغة العربية كلفة عدو وكتهديد على الحيز العام تواصل إبعاد ذلك اليوم الذي سيتحول فيه الصراع المستعرب بين اليهود والعرب إلى قسم من الماضي ليستبدله مجتمع مشترك ومتساو ومزدهر للشعبين. ولكن في الواقع الحالي حيث لا يرى جهاز التعليم قيمة عليا في تعليم اللغة العربية وبدلا من دفع هذا قدما، تفضل وزارة التعليم التركيز على خطط التفوق في الرياضيات والانجليزية، ولتتواصل شيطة اللغة العربية وإبرازها في سياقات داعشية، مما يعقد خطورة الوضع وينقل رسالة سلبية إلى الشباب تؤدي إلى المساس ليس فقط بالمواطنين العرب بل بكل مجتمع الإسرائيلي».

«كلما كان التحريض أكبر فإن الدعاية أفضل»

عيدان رينغ من جمعية «سيكوي» نشر مقالا بالعربية، لكنه عنونه باللغة العربية: «من ماذا تخافون؟» وكتب فيه أن العاملين في مجال الدعاية كانوا في مرة من المرات يبيعون منتجاتهم اليوم يخلقون ضجة لبيعها. فهم يعدون الزبون بأن تتحدث الدولة كلها عن متوجّه، ويسارعون إلى البحث عن الاستفزاز الذي سينجج بذلك، ورأى أن الأمر ينطبق على لافتات مسلسل «فوضى»، معتبرا أن تصميم لافتات الشوارع جاء مهذبا «فاللافتات سوداء مع كتابات كبيرة باللغة العربية ويتصميم داعشي يرمز ويهدد أن ثمة أمرا كبيرا سيقع قريبا. ومن دون أن يفكروا مرتين وجهوا الضربة إلى النقطة الأدنى، فالامر لا يقتصر على العنصرية أو على التشكيك الإسرائيلي التقليدي نحو اللغة العربية - بل إنه انتهازية شعبية لسياسيين محليين ونشطاء في شبكات التواصل الذين وصلت درجة انتهازيتهم تلك التي لدى مديري هذه الحملة ودعائيتها. لقد عرفوا مسبقاً ما الذي ستؤدي اليه الحملة وتبين انهم كانوا دقيقين. وهو يشبه ما يجري في هذه الحالة وفي حالات مشابهة، على انه تعبير عن معادلة قوامها: كلما كان التحريض أكبر فإن الدعاية أفضل». وبرايه، بعد أن كان يتم استخدام هذا الأسلوب في حملات لمنظمات يمين ومجموعات تدور حول الأمن، فإن ما جرى هنا ببساطة هو نسخ ذلك وإحضاره إلى الساحة التجارية. ومثلا يصف الأمر: «يتم هنا إنكاف غدد الكراهية

كتب هشام نفاع:

إشتعلت في الأيام الأخيرة ضجة إعلامية في إسرائيل بعد تعليق لافتات باللغة العربية كجزء من الترويج الدعاي لمسلسل إسرائيلي تعرضه شبكة «بيس» التلفزيونية. وبرز في غضون ذلك كمّ هائل من التوجهات المعادية للعربية، لغة وهوية وانتفاء، فيعد فترة قصيرة جدا على تعليق اللافتات الدعائية لمسلسل بعنوان «فوضى» (وهو ما لا يتطرق هذا التقرير إلى مضمونه لأنه ليس موضوعه) أمر رئيس بلدية كريات جات بإزالة اللافتات، وادعى أن هذه الخطوة جاءت «في ضوء طلب الكثير من السكان وسوف تتم ازلتها يوم الأحد بعون الله ومشيئته». ومثله فعل عضو بلدية ينشر عن حزب «الليكود»، الذي قال في منشور على فيسبوك: «يسعدني أن ابشر بالترام بلدية ينشر أمامي بإزالة دعاية لشركة «بيس» التي علقت على الجسر في شارع تساهل المجاور للمدرسة الثانوية في المدينة». بل ذهب ابعد من ذلك عندما وصف موقفه هذا على أنه «حماية للجمهور» لا أقل!

تلك الحملة الدعائية اشتعلت على شعارات باللغة العربية منها «في الطريق اليك»، «شوي وبيلش الأكشن» و «حضرنا حالكوه»، لغرض إثارة انتباه الجمهور، ولكن ليس فقط، بل غرائز الخوف والعدوانية في عدد من شرائحه غير القليلة. وهكذا، فبعد تعليق هذه اللافتات خرجت شكاوى من سكان لم يفهموا مضمون الحملة، فتوجهوا إلى شرطة إسرائيل، ووضعت لافتات إيتاي شطرين والصحافية نوعا شبيغل («هارتس») أن «الهستيريا الشعبية التي اندلعت حول إطلاق هذه العبجة هي مسألة محيطة. فاللغة العربية لا تزال لغة رسمية في دولة إسرائيل ولكن يتخج انه يكفي وضع لافتات شوارع بها حتى يهتز الشعور بالأمن لدى معظم الاسرائيليين اليهود». وعبر الصحافيان عن املهما بأن «يتعاطى المسلسل نفسه مع اللغة العربية والمتحدثين فيها، ليس من خلال النظرة التهديدية فقط».

المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة عملت بمنهجية لجعل اليهود الشرقيين ينسون العربية!

مسألة الهوية، المرتبطة بالضجة على لافتات باللغة العربية، تناولتها الكاتبة اينس الياس في صحيفة «هارتس» حيث رأت أن الخوف من العرب هو عمليا خوف من الشرقيين. واعتبرت أن «فضيحة اللافتات باللغة العربية قد كشفت عنصرية ليست موجهة نحو الجمهور العربي فقط. وتشرح: أن الكثيرين منا (اليهود) ولدوا ناطقين باللغة العربية ولكن من جهة أخرى ما حدث للشرقيين في إسرائيل مع اللغة العربية هو تصويرها كلفة غير مقبولة واعتبارها لغة أدنى بل محظورة ومهددة. وتقول إن المؤسسة الحاكمة وكلاهما في إسرائيل عملا على مدى عقود لجعل اليهود الشرقيين ينسون اللغة العربية من خلال إقصائها والتحكم عليها وخلق خوف منها إلى أن تحولت إلى لغة تمثل الإهراج فقط. وما فعل الدعايون جاء انطلاقا من هذه المعرفة واستغلالها. وهي تشير - بالإضافة إلى الوضع العام من حيث التعامل مع اللغة العربية - إلى أن هذه العدائية لا تقتصر على العرب، بل تطال اليهود الشرقيين أيضا. وتشير إلى أن من ظهروا كعنصريين وعدوانيين هم بالذات الشرقيون من المناطق الطرفية، في حين أن واضعي حملة الدعاية من منطقة مركز البلاد هم من استخدم اللغة في سياق الإهراج والتخويف، لكنهم يتساذجون ويتحدثون بلهجة التعاضيل.

ترى الكاتبة أن الأمر يشبه شكل رؤية زعماء الدولة عند إقامتها ونظرتهم إلى اللغة العربية كلفة عدو فقط. انطلاقا من الصبى إلى عدم الاقتراب من الشرق الأوسط بل الذهاب نحو أوروبا والولايات المتحدة. وهي تتبس يوسفياهو الذي هاجر من العراق حين كان عمره ١١ سنة. فيقول: «اللغة العربية هي لغة الأم، اللغة المحبوبة والمقبولة أكثر من غيرها، ولكن حين هاجرنا إلى البلاد تعرضنا لغسيل دماغ لكي نتوقف عن التحدث باللغة العربية، ونحدث باللغة العبرية فقط. لقد ارادوا أن نتحول إلى اسرائيليين، ورضا على ذلك التصق قسم من الناس باللغة العربية أكثر فاكتر، بينما اختار قسم كبير وضع كل شيء جانبا وعدم التماثل بالمرع مع اللغة العربية. لقد ادخلوا إلى رؤوسهم بأن العربية لغة عدو ولكن هذا خطأ».

وترى الكاتبة أن من ولدوا وتربوا داخل اللغة العربية باتوا مجبرين على نسيانها وإسكانها والكف عن حبها لكي يفخوا عن حب العربية والثقافة التي جاؤوا منها، والنتيجة هي أن اجيال كاملة من الشرقيين لا يعرفون اللغة بل حتى يخافونها. وتشير الى أن الشرقيين اعتادوا في الماضي التواصل مع العرب في محيطهم باللغة العربية، ولكن بمرور الزمن ومع تعاطف القمع السلطوي والاجتماعي، اختفت اللغة العربية من الحيز العام، وتقتبس من يياهو أيضا: «لقد اصلنا التحدث باللغة العربية فيما بيننا إلى أن تعلمنا اللغة العبرية كينا ٣٠ أو ٣٥ طالبا في الصف، وكان بيننا اثنان أو ثلاثة فقط لا يتحدثون العربية. ولكن حين بدأت اتحدث العبرية تحدثت بالعربية فقط، في البيت والمدرسة وفي كل مكان. نحن ننسنا اردنا أن نتحول الى اسرائيليين ولذلك حاولنا أن نتحدث باللغة العبرية والتصمتنا بها».

وهو يقول إنه حين وصل إلى الجيش فهم بأن اللغة العربية واصوله العراقية مسألة إشكالية. ويذكر أن كثيرين كانوا يخلجون بأصلمهم كشرقيين وامتنعوا عن التعرف بهذه الهوية. وكانت الفكرة السائدة أن لا من يتحدث البيديش أو العبرية فهو ليس يهوديا، ولقد أخذوا النموذج الأوروبي وفرضوه علينا هنا».

الكاتبة تلخص بان الحملة الصهيونية المسماة «ايها اليهودي تحدث بالعربية» قد نجحت بما يفوق التوقعات. فالحمو التام للغة هو محو ثقافة كاملة وينتج بالضرورة شعورا من العنصرية نحو الثقافة واللغة. ومحاولات متكررة للآليات بأن الشرقيين ليسوا آخرين، ليسوا عربا. لكن يياهو مقتنع بأنه يجب تعلم اللغة العربية في المدارس مثل اللغة العبرية ويكون: نحن نعيش في هذا المكان، في الشرق الأوسط، والجميع حولنا يتحدث بهذه اللغة. يجب برأيي تعليم اللغة العربية كلفة ثانية والإنجليزية كلفة ثالثة. إن معنى اللغة هو أن يفهم احدا الآخر. في اللغة هناك كل شيء: العقلية المشابهة والثقافة. أنا اشعر باننا نحن والعرب مرتبطون بهذه الثقافة وبهذه اللغة» وتقول الكاتبة من جهتها: العبرة الأساسية من هذه الحادثة هي أن ما يجب وضعه على الطاولة هو شكل التعامل والنظرة للغة العربية على أنها لغة عدو فقط. وهذا ما يجب تغييره قبل أي شيء آخر.

وزارة التعليم لا تعمل على تدريس العربية بتوجهات مدنية وثقافية

وفقاً لمعطيات وزارة التعليم من العام ٢٠١٤ تم تطبيق واجب تدريس العربية في الصف العاشر، على ٣٧ مدرسة فقط في أنحاء البلاد. عدد الطلاب الذين تقدموا لتأدية امتحان التخرج (البيروت) في وحدة واحدة في نهاية ٢٠١٢، كان ٣٩٤٧ طالبا فقط. أما في المدارس الإعدادية، فإن تدريس اللغة العربية غير موجود، ولا في المدارس الرسمية الدينية. ويمكن في عدد من المدارس الرسمية الاختيار بين العربية والفرنسية. في العام ٢٠١٣ تم تقديم امتحان الشهادة الثانوية العامة في خمس وحدات باللغة العربية، ٢٣٢٤ طالبا فقط، وهو عدد يكاد يساوي عدد الذين تقدموا في ٢٠١٢.

يقول الباحث د. محمد أمارة في مقال بعنوان «تدريس اللغة العربية بين الطلاب اليهود في إسرائيل: من البعد الأمني إلى البعد المدني» (منشور على «موقع معهد فان لير») إن وزارة التعليم الإسرائيلية أنشأت الكثير من اللجان التي فحصت موضوع تدريس اللغة العربية في المدارس اليهودية، ويضيف: نتائج عمل هذه اللجان، إضافة إلى عمل الأجهزة المهنية المختلفة ذات الصلة، تشير إلى أربعة عوامل أثرت ولا تزال على مسألة تدريس اللغة العربية في المدارس اليهودية: أولا: النقاش المحتدم بين مختصي التربية واللغويين حول أية لغة عربية من الأفضل تدريسها. العامية أم الفصحى، ولا يزال هذا النقاش محتما إلى يومنا؛ ثانيا: مكانة اللغة العربية وصورتها السلبية في وعي الطلاب والمجتمع اليهودي ومواقفهم تجاهها؛ ثالثا: الصراع العربي- الإسرائيلي وتأثيره على تعلم اللغة العربية؛ رابعا: الهوة الكبيرة القائمة بين مكانة اللغة العربية الرسمية من جهة، والتعبير عن هذه المكانة في الحيز العام من جهة أخرى، وفي الحالتين فإن وضع اللغة العربية ضعيف جدا.

وهو يشير إلى أنه «يمكن القول إن هدف المؤسسة الإسرائيلية من تدريس اللغة العربية ينبع بالأساس من اعتبارات أمنية وليس مدنية أو ثقافية، ليس للتعرف على ثقافة الآخر، بل للتعرف على العدو. قال مفتش لغة العربية مراحبة في العام ١٩٦١ إن دوافع تدريس اللغة في المدارس اليهودية نابعة من دوافع أمنية بالأساس. ولهذا السبب فقد زُرست العربية بشكل محدود جدا في المدارس اليهودية، كما أن تدريسها كان اختياريا حتى العام ١٩٨٦، والمفارقة في الأمر هو أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تحديدا هي التي لعبت الدور الرئيس في الدفع باتجاه ضرورة تدريس اللغة العربية في المدارس اليهودية لحاجتها للكوادر المهنية التي تقرا وتفهم اللغة العربية. أما وزارة التربية والتعليم فإنها لم تول أهمية إلى تدريس اللغة العربية في المدارس اليهودية ولا إلى تدريسها بصورة مناسبة وإيجابية».

ويلخص أنه «بالمجمل، ليس هنالك مناخ مدني في إسرائيل يتيح المجال للحديث عن العرب أو الثقافة العربية أو حتى اللغة العربية بصورة إيجابية، بل يهيمن المنظور الأمني على هذا المناخ والخطاب والتوجهات، الأمر الذي يتعكس سلبا كذلك على تصور وتوجه الطلاب اليهود. لهذا فإن مساعي وزارة التعليم الإسرائيلية من أجل تحسين تدريس اللغة العربية في المدارس اليهودية، عبر استغلال الأدوات الإدارية أو إدخال إصلاحات بنبوية أو تنظيمية، ليست تجدي نفعا في ظل هيمنة المناخ المعادي السائد للثقافة العربية. فالمسألة ليست مجرد إصلاحات بنبوية أو إدخال وائج جديدة، بل يتعلق الأمر بالثقافة الأمنية التي يستعير على جل تناول المجتمع الإسرائيلي برمته حيا ل اللغة العربية».

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي